SOAR

في شأن التحول الديمقراطي والحريات العامة

مزارعو الجزيرة بين هجرة المحاصيل التقليدية والبحث عن البديل

أطفال لاجئون يتهددهم خطر الأمية والتشرد

5 2015

منعكسات النزاع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية

يستغرق تشكّل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية أو طروء التحولات على أنماط معيشة الأفراد والمجتمعات فترات طويلة تسبقها تراكمات وإرهاصات قد تستغرق – بدورها – عشرات السنين ضمن الأحوال الطبيعية. غير أن وجود النزاع والحرب يؤدي إلى تسارع وتيرة تشكّل الحالات والظروف والمناخات الاجتماعية الجديدة المرتبطة دوماً بالاقتصاد المرتبط بدوره بالنزاع وسياقاته وتأرجح موازين القوى بين الأطراف المتنازعة. إذ تعبّر هذه الظواهر والتحولات عن نفسها ضمن أوقات قياسية ونتائج صادمة وربما مشوهة في بعض الأحيان، وقد ينجم عن هذا الوضع المرتبط – حتماً – باشتراطات إسعافية في مجالات الأمن المتعددة والصحة والغذاء قلق مستمر لدى المواطن أو الفرد على حياته ومصيره وأفراد أسرته، حتى ولو لم تمسسه الحرب بشكل مباشر وعميق.

كان المتتبع للشؤون الاجتماعية والمعيشية يلاحظ وجود ظواهر اجتماعية سيئة، كانتشار المخدرات والدعارة والاحتيال والفساد المالي والاختلاس والرشوة والاستقواء على المحيط الاجتماعي بالعلاقات مع الجهات الأمنية وغيرها من الشرور المتمخضة عن أجواء الاستبداد والتسلط اللذين وفرا الأرضية الملائمة لتغذية هذه الآفات الاجتماعية. غير أن ما أحدثته الحرب القائمة خطير وكارثي ويصب في نفس المنحى السابق وبشكل بالغ، فبعض هذه الآفات أخذت أشكالاً جديدة وأعيد إنتاجها حسب مقتضيات المرحلة وظروف فترة التحول بأشكال ظاهرة أو خفية، فما تزال رواسب سنوات الاستبداد قائمة وعلاجها يتطلب الكثير من الحذر والتروّي، مرفقاً ببرامج مدنية تتجاوز حدود التفاعل السطحي.

قد يكون حرق المراحل وتجاوز العديد من المحددات أمراً لا بد منه، لتدارك الأثر السلبي للروتين ولاكتساب مرونة في العمل والأداء ضمن بيئة نزاع، وقد يشكل هذا التجاوز حافزاً للعديد من الأشخاص العاملين في هذا الشأن كي يعلوا من قيمة ما هو بالأصل قيّم ونفيس، وألا ينكفأوا أمام مثبطات العمل حتى ولو كانت تبدو مستحيلة التجاوز، فالإرادة الخيّرة هي العامل الأبرز لنجاح المبادرات المجتمعية الحقيقية والفعالة.

الحصص الإغاثية والمعونة الطبية والإكساء حين تقدم للمحتاجين إن لم ترفق ببرامج تنموية وتدريبية ومشاريع صغيرة مصممة وفق دراسات واستبيانات، سيكون لها منعكسات سلبية على المدى الطويل. إذ أنها تعزز التواكل والاستجداء، وستطيح برغبة العمل لدى المحتاجين الذين سينحصر اهتمامهم في انتظار حصص الطعام والكساء والطبابة، وهذا ما يحتم على الجهات المانحة تطعيم عملها بالمزيد من الرؤى الواقعية ومن مراكمة جهود البحث واستمزاج الآراء وسبر الاحتياجات الحقيقية التي لا تظهر وتتوضح بمجرد المعاينة الأولية.

منظمات المجتمع المدني في منطقة الجزيرة والتي نشأت أيضاً ضمن بيئة النزاع بسرعة محمومة، تبدو معزولة عن حالة النضج وعن تلمس نظرية الاحتياجات في الغالب، فهي مطالبة بالعمل على الدخول للبيوت والحارات والأزقة ونشر الوعي وتقديم الخدمات والتوعية ضمن مجال عملها للناس، والإسهام في التخفيف من حدة الحرب وكوارثها على حياة الناس. وفي نفس الوقت نرى ضعف الإمكانيات المقدمة لأغلب هذه المبادرات المدنية، بحيث يرى الناشطون ضمن هذا المضمار أن هنالك تقصداً لإبراز بعض الأشكال الطوباوية المعزولة عن الواقع والمستوردة والمكررة على حساب تنفيذ مشاريع مجدية لها أثر مباشر على حياة الناس ومستقبلهم، لهذا يتطلب العمل من أجل التنمية وتأصيل الفكر المدني إصراراً وجهداً دائمين وسعياً دؤوباً للخروج بنتائج مرضية على أقل تقدير.

هيئة التحرير

الفهرس

منعكسات النزاع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية 01

في شأن التحول الديمقراطي والحريات العامة 02

الكارثة الاقتصادية لم تستثن مدينة سورية 04

راديو هيفي ينظّم المعرض الإعلامي الأول في ديرك 05

شار تحاور الناشطة ياسمين مرعي 06

مزارعو الجزيرة بين هجرة المحاصيل التقليدية والبحث عن البديل 09

النزاعات المسلحة غير الدولي 10

داعش تختطف أحلام أطفال الجزيرة 12

جرجس عمسو:سجاداتُ صلاةٍ للمسلمين 15

إنفلونزا الطيور بين الحقيقة والشك 16

مهارات تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال ما بعد الأزمة 19

أطفال لاجئون يتهددهم خطر الأميّة والتشرّد 20

مهرجان الربيع الثالث 22

لقاء تشاوري للإعلاميين والصحفيين في منطقة الجزيرة 23

شاعرُ الإسكندريّة 24

موسم وحيد القرن 25

حوريّةُ البحر .. حلم في ثقب 26

غرامشي وقضايا المجتمع المدني 28

الواقع الصحي في منطقة الجزيرة لا يتناسب واحتياجات الناس 28

شهرية ثقافية تهتم بقضايا التعايش والسلم الأهلي والشأن المدني المرافق للنزاع

لإرسال المساهمات والاقتراحات والتواصل
info@shar-magazine.com

المقالات تعبر عن آراء أصحابها وتقوم شار بنشرها التزاماً بحرية الرأي دون أن تكون الآراء متوافقة – بالضرورة – مع سياسة التحرير أو رأي منظمة شار للتنمية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة شار

shar-magazine.com

info@shar-magazine.com

SharMagazine

SharMagazine

SHAR For Development

تصميم وإخراج: زمرد ستوديو | www.zmrdstudio.com

في شأن التحول الديمقراطي والحريات العامة

مجيد محمد

حول العالم، العديد من الدول والأنظمة التي تصف حكمها وآلياته بالديمقراطي، سواء بإضافة لفظة الديمقراطية على تسميتها الرسمية كـ (جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية «كوريا الشمالية»)، أو من خلال إضافة شروح مختلفة لمعنى ومفهوم الديمقراطية في دساتيرها، كـ «سوريا، ليبيا، كوبا، ... إلخ».

من البداهة، أن كل الأمثلة التي ذكرت لا تمثل ديمقراطيات، سواء من حيث نظام الحكم، أو من حيث الدساتير المتخمة بتعريفات الديمقراطية وآلياتها والنمط «الديمقراطي» الخاص بهذا النظام أو ذاك. وهذه البداهة، تعتمد على جملة من المحددات والأنساق السياسية والثقافية والاقتصادية والفكرية.

سياسياً، يستدل على النسق الديمقراطي السائد في نظام ما، من خلال الدستور الناظم للعلاقات بين الدولة كأولى البنى الفوقية، وبين المؤسسات التابعة لهذه الدولة، إلى جانب النظام العلائقي بين تلك الدولة والكتلة المجتمعية (المواطنين). ويشمل هذا، آليات اتخاذ القرار وقانون الانتخابات، والتزامات الدولة كبنية منفصلة عن السلطة الحاكمة تجاه المعارضة السياسية. ناهيك عن طبيعة المحددات التي تفرضها الدولة من خلال الدستور ومن خلال بعض المبادئ للسياسة الخارجية، بصرف النظر عن طبيعة السلطة الحاكمة أيضاً. إلى جانب النظام القضائي المستقل عن السلطة القائمة والمرتبط عضوياً بالدولة كنظام عام.

في الجانب الاقتصادي، على الدولة السعي لتقوية النشاط الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، والتركيز على ترسيخ حقوق الملكية الفردية في إطار يجعل مجموع الأفراد مستفيدين من حزم القوانين التي قد تصدرها الدولة، والتي يجب أن تعود بالفائدة على كل فرد. والسعي باتجاه تنمية قدرات القطاع الخاص في اتجاه متواز مع تنمية مماثلة في القطاع العام، الذي قد يقتصر دوره على تقديم الخدمات لمجموع المواطنين.

ثقافياً وفكرياً، يمكن الاستدلال على المفهوم الديمقراطي السائد في الجو العام داخل المجتمع، من خلال التركيز على بناء القدرات التعليمية والتربوية، والعمل في سياق متسق من أجل حصول الدولة على كامل فرصها في استغلال إمكانيات أفرادها، والتأسيس النظري للثقافة الديمقراطية من خلال تقوية بنى المجتمع المحلية المدنية، وفتح المجال أمام تطوير هذا المجتمع، والوصول به إلى أقصى درجات التنظيم. ويبقى المحدد الرئيسي في التعبير عن النسق الديمقراطي في أي مجتمع، هو حرية التعبير عن الرأي والفكر، إلى جانب حرية الصحافة، في إطار من القيم والمبادئ القانونية الراعية لهذه الحرية، دون التجاوز على حرية الآخرين، أي الحرية في مجالها المدعوم بمبدأ الالتزام في معناه العام، وليس في معناه الضيق الذي يتطلب تحديداً وتوصيفاً دقيقاً لأي خرق محتمل من أي فرد تجاه آخر. وبهذا المعنى لابدّ أن توفر السلطة القائمة في أي مجتمع هذه الأطر القيمية والالتزام القانوني بدرجة من الفعالية، بحيث تحول دون حدوث الخلط بين الحريات واستغلات الظروف الطارئة في أي مجتمع بشري.

لا يعني اللجوء إلى الألفاظ الدالة على الديمقراطية في خطابات السلطة الحاكمة، أو اختراع مفاهيم ترسل إشارات تفيد بأن هناك تغيّراً ما يطرأ على طبيعة السلطة الحاكمة، أنها ديمقراطية. فالأخيرة تحتاج إلى ترجمة واقعية وعملية تستند إلى حزمة من القوانين الضامنة للحريات، سواء ما تعلق منها بحرية العمل أو الاعتقاد أو التعبير أو الرأي أو التنقل أو الاستفادة من النصوص القانونية بدرجة تحقق قدراً وافراً من العدالة ... إلخ. وهذه تلقي على السلطة القائمة مسؤوليات كبيرة، في مجال تأمين الخدمات لمجتمع الأفراد الخاضعين لسلطتها والتي تستمد شرعيتها من الدولة ذاتها. لكن هل الدولة سابقة على السلطة أم العكس؟ الجواب على هذا السؤال يأخذ مسارين وكلاهما جائز. فالدولة كمفهوم هي نتاج لسلطة محلية، أوجدها مجتمع ما لتنظيم العلاقات بين مجموع الأفراد لذلك تخضع هذه الدولة لمصالح الأفراد المنتجين لها، وهم في الغالب أصحاب الامتيازات والقوة والإمكانيات، وهذه الرؤية قديمة، وتخضع لمفاهيم التطور المتعاقبة التي مر بها المجتمع البشري. لكن الفائض الكبير من التجارب التاريخية يتيح لأي مجتمع قائم أو في طور التأسيس، فرصاً في بناء نموذج دولة يضمن التزام السلطة بالمحددات التي يتبناها المؤسسون لهذه الدولة، بناءً على تجارب من سبقوهم، وهذا قد يجنب المجتمع الدخول في سلسلة تطورية قد تطول وقد تحمل أكلافاً قاسية، في حال تضافرت عوامل وشروط أخرى، داخلية أو خارجية. والحال هذه، فإن التعبيرات الديمقراطية أو تمظهراتها على الواقع المعاش لمجتمع الأفراد، يجب أن تظهر جليّاً من خلال سلوكات وممارسات هؤلاء. فلا يعني أبداً أن تدّعي الدولة كونها نظام عام يتحكم بمجمل الأمور في الحيز الجغرافي الخاضع لسلطاتها المختلفة، أنها تسلك طريقاً ديمقراطياً إلا من خلال ما توفره عبر نظامها الدستوري والقضائي والقانوني من حريّات، حتى وإن كانت هذه الأخيرة في حدها الأدنى. لأن تلك المعايير التي تتبناها الدولة، تسمح لأفرادها بالسعي المستمر لتحصيل المزيد من الحريّات، إذ أن عتبة الحريّة غير محددة بتعريفات منجزة، إنما تخضع (العتبة) لتطور مستمر وحثيث من أجل بلوغ أقصى ما يمكن تحصيله، تطوراً طردياً مع عمق التزام الدولة عبر أنظمتها القائمة بتوفير فرصة بلوغ مثل هذه العتبة، فردياً وجماعياً سواء بسواء.

في منطقة الجزيرة، ثمّة نظام سياسي جديد، مختلف تماماً عمّا كان سائداً، متمثلاً بنظام «الإدارة الذاتية الديمقراطية». هذا النظام بمؤسساته المختلفة سنّ العديد من الشرائع والقوانين العصرية، لكن هذه الشرائع والقوانين تحتاج إلى جانب إطارها النظري والفكري إلى تطبيق عملي وترجمة واقعية، خاصة في ظل الحرب التي تواجهها المنطقة. إذ أن عمق التجربة الديمقراطية يأتي من خلال حجم المعوقات والمشاكل التي يواجهها أي نظام، ونجاحه في تكريس الفكر الديمقراطي رغم تلك المعوقات. أما الاكتفاء بحالة التنظير القانوني والفكري وترحيل الملفات المتعلقة بالحريات العامة والخاصة إلى مراحل لاحقة على الصراع، فسيؤدي إلى حالة من التناقض بين ما هو نظري فكري وبين ما هو عملي واقعي. إذ أن التعبئة الحزبية والحربية للمجتمع لا توفر المسوّغات الشرعية لأي سلطة قائمة لتأجيل الاستحقاقات الديمقراطية والانتقاص من حيز الحريات، بداعي الحرب.

ما تحتاجه المنطقة الآن وبشكل عاجل، هو تعميق التجربة الديمقراطية والتعويل عليها كبديل منطقي وترجمة واقعية للخطاب السياسي الذي تتبناه «الإدارة الذاتية الديمقراطية»، في ظل الأوضاع الضاغطة على الأفراد جراء الصراع الذي تشهده البلاد منذ أعوام خمسة. والتسريع في اتخاذ الخطوات الضامنة للحريات العامة والخاصة، والدفع باتجاه الانفراج السياسي والاقتصادي بالترافق مع الفكري والثقافي.

الكارثة الاقتصادية لم تستثن مدينة سورية والاستقرار النسبي لواقع الجزيرة لم يخفف من انتكاسة الواقع المعيشي

سردار ملا درويش

تأثرت منطقة الجزيرة – رغم الاستقرار الأمني النسبي فيها – كما باقي المناطق السورية منذ اندلاع الأزمة، بتراجع الوضع الاقتصادي والمعيشي. فانعدمت الزراعة التي اشتهرت بها، وشهدت ندرة في الموارد والمواد الأساسية، مقابل غلاء سعر صرف العملة الأجنبية، نتيجة لعدّة عوامل منها: عدم الاستقرار المعيشي، وتحكم التجار بمصير أبناء المنطقة، وعدم استطاعة السلطة الموجودة على خلق التوازن الاقتصادي، في ظل غياب شبه تام لعمل مؤسسات الدولة.

أزمة الليرة السورية إحدى أبرز العوامل المؤثرة على واقع سوريا، والتي بدأت تتهاوى بحسب الصحفي والخبير الاقتصادي، عدنان عبد الرزاق، في حديثه لمجلة "شار"، «مع بداية الأزمة السورية في آذار 2011، لم يزد سعر صرف الدولار عن 48 ليرة سورية آنذاك، اتبعها قرار وزراء خارجية الدول العربية في نهاية العام نفسه، بتسليم أرصدة النظام السوري، ووقف التعامل مع المصرف التجاري، الذي كان بمثابة هزّة لليرة السورية، واكتمل المشهد السوداوي، بقرار الاتحاد الأوروبي وأمريكا بحظر تصدير النفط السوري، الذي يشكل أهم عائد للخزينة السورية، والمصدر الرئيسي لقطع النقد الأجنبي».

ويعتبر عبد الرزاق، أن عوامل المحاسبة الاقتصادية، «أدت لتهدم البنى التحتية والمنشآت الصناعية، وأظهرت ضعف الاقتصاد السوري تدريجياً، إلى أن وصل حجم الخسائر الاقتصادية بحسب أخر التقارير السورية والدولية، إلى أكثر من 200 مليار دولار، وهي خسارة تفوق ما نتج عن الحرب العالمية الثانية. في حين أن سوريا كانت تصدّر قبل الأزمة نحو 140 ألف برميل نفط يومياً، ترفد الخزينة الحكومية بالدولار والقطع الأجنبي».

المشاهد آنفة الذكر، كان لها تأثير متقارب على جميع المواطنين السوريين، الذين باتوا ضحية التدهور الاقتصادي في بلدهم، فعند ارتفاع سعر الدولار ترتفع أسعار المواد، ولكن لا تنخفض مع انخفاضها.

اقتصاد المنطقة

لا يشهد سوق العملة الأجنبية استقراراً في منطقة الجزيرة، إذ يتجاوز العاملون في مجال الصرافة، سعر مصرف سوريا المركزي، لعدم قدرة الأخير على التحكم بسعر الليرة، أو ضخ العملة الأجنبية لإحداث التوازن، ما أدى لوصول سعر الليرة السورية إلى نحو (300) ليرة خلال شهر آب/أغسطس من العام 2013. فيما وصل في إحدى الفترات إلى أعلى المستويات عند عتبة الـ (380) ليرة مقابل الدولار الواحد. ويعود ذلك من وجهة نظر إحدى شركات الصرافة في مدينة قامشلو، «إلى عدم توفر العملة الصعبة، رغم تصريحات المصرف المركزي، بأنهم يضخون العملة الأجنبية، لكنهم في الحقيقة لا يقومون بذلك».

جرت العادة في حالات الاستقرار، أنه أثناء ارتفاع سعر الدولار ينخفض سعر الذهب، والعكس. إلا أن سعر الذهب بات يرتفع مع ارتفاع سعر الدولار، فخلال الأسبوع الأول من شهر شباط 2015، ارتفع سعر الذهب من 6800 ليرة سورية إلى 8200 ليرة سورية، بينما استقر السعر خلال منتصف الشهر ذاته، وذلك بسبب ركود السوق، أو محاولة غير مجدية لخفض سعر صرف الدولار في الأسواق.

الرؤية الرسمية

الرواية الرسمية لمؤسسات الدولة، تحاول تغيّب مسألة التراجع الاقتصادي، والتغطية على الوضع القائم بعدم تحمل مسؤولية الأزمة، عبر التصريحات الداعمة لليرة السورية، ومحاولة لصق التراجع الاقتصادي بظهر التجار أو السوق السوداء، متهمة إياهم بالتحريض على رفع سعر الدولار، عبر زيادة الطلب بنشر الإشاعات، ما يؤدي لاستجابة المشترين المندفعين، للوصول إلى ما يسمى بجني الأرباح (مكاسب رأسمالية). في المقابل مؤسسات الدولة كانت صرحت أن «السوق السوداء رغم تعاملها بالقطع الأجنبي باتت شديدة الحذر من مسألة السعر، وأنها تنتظر الأسعار المعلن عنها عن مصرف سوريا المركزي، للتعامل مع زبائنها، الذين باتوا أقل من السابق، بحكم أن تجار السوق السوداء، باتوا متأثرين وليسوا مؤثرين، كما كان الحال في الفترات السابقة، في تحديد الأسعار على هواهم في مواجهة المصرف المركزي».

بينما يؤكد عدنان عبد الرزاق، أن موضوع شركات الصرافة على سبيل المثال، «جاءت بأكذوبة اقتصاد السوق، عندما سمحت الدولة عام 2004، بافتتاح مصارف خاصة، بلغت حينها نحو أحد عشر مصرفاً عربياً وأجنبياً، ومنح التراخيص لشركات الصرافة». إلا أن كل تلك البنوك والشركات «تبين أنها تعمل من أجل خدمة النظام وتحت أنظاره، وعندما حاول المصرف المركزي في ظل الأزمة السورية، معالجة التضخم عبر السوق اللبنانية وقع في خطأ فادح، أدا إلى ارتفاع نسبة عدم الثقة من جانب المتعاملين مع المركز، وآثار سخرية المراقبين، في حين راجت تجارة مافيا السوق السوداء، بانتشار العملة والعمل في التصريف ضمن سوريا، وفي دول الجوار، والمناطق الحدودية».

دور الإدارة الذاتية وشكوى أصحاب المصالح

يعتبر نائب رئيس «هيئة الاقتصاد» في «مقاطعة الجزيرة»، عبد الرحمن خليل، أن واقع الأزمة السورية، لم يمنح الهيئة أي إمكانية لضخ الدولار في السوق، أو خلق حالة توازن بين سعر الليرة السورية والعملات الأجنبية. فيما يعتبر أن «واقع منطقة الجزيرة يبقى أفضل حالاً من باقي المناطق في سوريا » . ما يدفعه للتبرير بأن دور هيئة الاقتصاد، يجب أن «يكمن في المساهمة بالدعم النفسي للتعامل مع الواقع، وليس مساهماً في إحباط المواطن».

عبد الرحمن خليل، يضيف في حديثه مع مجلة «شار»، «طالما أننا مرتبطون بالليرة السورية لن نستطيع التأثير في الواقع»، معتبراً أن ناتج الليرة السورية، بات يشكل خسارة أكثر من الربح، إضافة لعدم «وجود قوانين محاسبة تفرض على التجار عدم تخزين المواد في المستودعات، وعدم قدرة مؤسسات الإدارة على التحكم بالسوق السوداء، التي باتت بديلاً لعمل البنوك غير المتواجدة في المنطقة».

بائع أقمشة من مدينة قامشلو، يشير إلى أن الغلاء وتردي الواقع الاقتصادي في المنطقة، لعبة من النظام السوري والمتعاونين معه، الهدف منها هو «تفريغ المنطقة»، مؤكداً، أن هذا الأمر «مستحيل»! مضيفاً، لذا حاولنا كبائعي أقمشة مثلاً، «تقليل نسبة أرباحنا من (15) إلى (20) بالمائة، كي

نستطيع خلق بعض التوازن، أمام ارتفاع سعر الدولار».

مواطن من مدينة سري كانيه، كما غالبية أبناء المنطقة، يشتكي من غلاء المواد، وارتفاع سعر الدولار قائلاً: «إن هذا الأمر أثر على حياة المواطن الذي يتعامل بالليرة السورية كثيراً، لكن موضوع ارتفاع الأسعار ليس بيد المواطن أو محال الصرافة حكماً، بل هو أمر مرتبط بالدولة في الدرجة الأولى».

وهو ما يتفق عليه خليل، أحد أهالي المدينة، قائلاً: «إن أكبر المتأثرين من ارتفاع الدولار، وارتفاع المواد، هم المواطنون، بسبب عدم التزام الدولة بواجباتها في ضخ العملة الأجنبية، ما يشكل عجزاً في الواقع المعيشي».

العوامل المؤثرة في الاقتصاد السوري وتراجعه

يقول عدنان عبد الرزاق، «بنظرة عامة إلى المشهد الاقتصادي السوري، نلاحظ أن عوامل قوة الاستقرار والنقد، قد تراجعت إلى درجة التلاشي، بحكم التهاوي الاقتصادي، فمعروف أن عوامل استقرار أي عملة تعود إلى جملة من الأسباب الاقتصادية، منها: حجم الاحتياط النقدي في المصرف المركزي، وعائدات السياحة والتحويلات من المغتربين، إضافة إلى الصادرات وحجم الإنتاج. ولو نظرنا إلى سوريا بعد حرب مستمرة منذ أربع سنوات، نرى أن النظام قد بدد احتياط النقد الأجنبي في المصرف المركزي البالغ 18 مليار دولار ما قبل الثورة، فيما توقفت عائدات السياحة بالمطلق، والتي كانت تساهم بنحو 16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما توقفت التحويلات الأجنبية من المغتربين، وتوقفت عائدات تصدير النفط، التي لا يسيطر النظام على أكثر من إنتاج تسعة آلاف برميل في اليوم الآن، بينما كان الإنتاج قبل الأزمة يقدر بنحو 385 ألف برميل يومياً».

يضيف عبد الرزاق، الأمر لا يختلف بالنسبة للقطاعات الإنتاجية أيضاً، فباعتراف غرفة الصناعة في دمشق، تهدم 80 بالمائة من الصناعة السورية، وهو ما ينسحب على الإنتاج الزراعي أيضاً، حيث تحولت سوريا من الوفرة في تصدير الإنتاج، إلى الندرة والتسول على أبواب دول مثل (إيران) و (روسيا)، «فعلى سبيل المثال، تراجع إنتاج القمح في سوريا، من متوسط 3.5 مليون طن سنوياً إلى أقل من 1.7 مليون طن العام الفائت».

ويعتبر الخبير الاقتصادي، أن تلك الأسباب أدت إلى «إضعاف النقد السوري، يضاف إليها ما يسمى بالعامل النفسي، فجميع المدخرين والمكتنزين لليرة السورية، فقدوا ثقتهم بها، لذا نلحظ باستمرار التهافت على تبديلها بالذهب أو بالعملات الرئيسية كالدولار واليورو». ويضيف، أن «محاولات مصرف سوريا المركزي لم تجدي نفعاً في التدخل لحل الأزمة، عبر جلسات يومية وأسبوعية، لوضع حلول، وضخ كتل دولارية بشكل مباشر من المصرف عبر شركات ومكاتب الصرافة، بسعر أقل من السوق السوداء، لإحداث توازن بالعودة والطلب، وطمأنة المتعاونين بالليرة السورية، وإعادتها إلى حدود مقبولة».

الحصار الذي تتعرض له منطقة الجزيرة، وقطع الطرق عنها مع المحافظات الأخرى، وعدم وجود حدود مفتوحة مع دول الجوار، زاد في عدم القدرة على استيراد المواد الأساسية، مثل السكر الأبيض والرز والطحين الأبيض والشاي والسمنة النباتية والزيت النباتي والفروج واللحم، ناهيك عن الأدوية الطبية واللقاحات والأجهزة الطبية. رافقه توقف الإنتاج الزراعي في المنطقة، وهو ما سبب في هجرة نسبة كبيرة من أبناء المنطقة إلى دول الجوار أو أوروبا. فيما شكلت الفوضى مناخاً ملائماً للشركات التي تتحكم برقاب الناس، وهو ما أدى لإصدار قوات الأسايش بتاريخ الثاني من شهر آيار/مايو 2015، بياناً تحذر فيه من ظاهرة انتشار التسويق الهرمي والشبكي في المنطقة، والأضرار الاقتصادية الناجمة عن ذلك، كونها تعتبر مشاريعاً لتصدير الأموال إلى خارج المنطقة، تم على إثره حظر العديد من الشركات في المنطقة.

أحد الحلول التي اقترحها نائب رئيس الهيئة الاقتصادية، عبد الرحمن خليل، لواقع المنطقة، هو العودة للاقتصاد المنزلي، من خلال حل مشكلة الأرياف، وزيادة القوة الإنتاجية فيها لتخفيف العبء على المدن، وذلك بتشجيع الزراعة والعمل في الأرياف وتحفيزها. مؤكداً على إمكانية إيجاد بعض الحلول من خلال قوله، «إن اجتماعاً لجميع تجار المنطقة، سيعقد في شهر حزيران / يونيو في محاولة لتشكيل غرفة تجارة، علّها تساهم في خلق توازن معيشي في المنطقة».

راديو هيفي ينظّم المعرض الإعلامي الأول في ديرك

شيرين عمر

بمبادرة من إذاعة «هيفي إف إم»، وتحت شعار «بناء الجسور/ ثقة وتواصل»، نُظّم المعرض الإعلامي الأول في منطقة الجزيرة، والذي أقيم في مدينة ديريك في ذكرى عيد الصحافة الكردية والذي يصادف يوم 22 نيسان من كل عام .

وجاء هذا المعرض في محاولة لبناء جسور الثقة والتواصل على مستويين، بين وسائل الإعلام المختلفة العاملة في منطقة الجزيرة، أمّا على المستوى الآخر فيأتي المعرض كجسر للتواصل مع المجتمع بشكل مباشر دون مَنتجة، ودعوة للمتلقي إلى كواليس هذه المؤسسات. إذ وجهت الدعوة إلى كل الوسائل العاملة في المنطقة، من مرئية ومسموعة ومكتوبة وإلكترونية، وحضرت منها تسع وسائل إعلامية فقط، حسب ما أفاد مدير «هيفي إف إم»، عامر. خ. مراد.

مراد أوضح أيضاً، أن هذه الفعالية جاءت لـ «خلق جو من التعاون ونبذ ثقافة الصراع واللجوء إلى ثقافة التنافس للوصول إلى الأفضل، فكان المعرض الإعلامي الأول هو الخطوة التي أرادت «هيفي إف، إم» من خلالها جمع معظم الوسائل الإعلامية العاملة في روج آفايي كردستان تحت سقف واحد، وحثهم على مناقشة القضايا العالقة في مجال التشبيك بين هذه الوسائل، ومسائل العلاقة بينها من جهة، وبين المتلقي من جهة أخرى».

ولفت مدير الإذاعة، إلى رغبتهم من خلال المعرض في «توجيه رسالة لكافة الإعلاميين مفادها أن النشاط في الحيز الإعلامي ليس فقط تقديم المادة الإعلامية، بقدر ما هي تمتين أواصر العلاقة بين منتجي هذه المواد والقدرة على إيصال هذا المنتج بالشكل الأنسب للمتلقي، فالمادة الإعلامية تأخذ قيمتها من حيث قدرتها على التأثير على المتلقي الذي هو مبتغى الحالة الإعلامية أينما كانت».

كما بيّن، أنهم «أرادوا من خلال ترقيم المعرض الإعلامي بالأول، إيماناً بأن أي هدف لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها، وأن الحالة الإعلامية التي تعيشها المنطقة تحتاج لقدر أوسع من العمل حتى تثمر هذه المحاولات الرامية إلى سوية إعلامية أكثر تطوراً في روج آفايي كردستان، التي تحتاج إلى هذه السلطة أكثر من حاجتها لسلطات أخرى، ولذلك سنعمل على الاستمرار في إقامة هذا المعرض في السنوات القادمة وبالتعاون مع من يرغب في الوصول بأهدافنا هذه إلى مقصدها».

من جهته قال عباس علي موسى، متطوّع: «إنّ إقامة معرض للوسائل الإعلامية كانت فرصة للتواصل بين وسائل الإعلام المختلفة من إذاعات – مراسلين قنوات – مواقع – جرائد بين بعضها البعض، وبين هذه الوسائل وأهالي منطقة ديريك من جهة أخرى».

مضيفاً: «إنّ الترتيبات لإقامة المعرض لم تكن بالمستوى المطلوب، نظراً لعدم إقامة لجنة تحضيرية فاعلة، وضيق الوقت، ولأنها فكرة جديدة»، لافتاً أن «المعرض يكتسب أهميته بسبب ضعف التواصل الفعّال بين الوسائل الإعلامية، ومثّل المعرض فرصة جيدة لوضع حل ما لهذه المشكلة».

أما جهاد درويش، مراسل تلفزيون KNN فقال: «حين وُجهت إلينا دعوة المعرض الإعلامي الذي أقيم في مدينة ديريك، كانت الفكرة في أذهاننا نمطية عن المعارض التي سبق وأن أقيمت في مدن وعواصم مختلفة، بشكل عام. إلا أن ما رأيناه في المعرض الإعلامي الأول كان مختلفاً تماماً عما توقعناه، طبعاً من ناحية التحضير وشكل المعرض». مشيراً، إلى «المحاضرات المتخصصة في الإعلام، والتي لم تكن موجودة في باقي المعارض»، مختتماً حديثه بالقول: «إن المعرض لم يكن بالمستوى المتوقع والمطلوب».

شار تحاور الناشطة ياسمين مرعي

– كان لحمص وريفها نصيب وافر من تفاصيل الثورة والحرب والدمار والحصار، إلى إي حد يحضر المكان في وجدان المثقف أو الناشط في الشأن المجتمعي؟

يستيقظ المكان داخل كل مهجر في كل موقف مرتبط بالاستقرار، وكذلك دعوات المصالحة والحلول السلمية، لا لشيء، إنما لشعورنا بأننا خسرنا خلال هذه الحرب ذاكرتنا بخسارة المكان، وحين نفكر بالعودة، نفكر أنها لن تكون أحيائنا ولا منازلنا تلك التي سنعود إليها، فهي بلا ملامحها، وهو ما يضاعف الألم، في الوقت الذي نحتاج فيه التوازن في الطرح كناشطين في الشأن العام.

– كنت من العاملين في منظمات المجتمع المدني، وأقمتم العديد من الدورات والورشات للمواطنين الصحفيين وكذلك لناشطين في مجالات شتى. إلى أي حد استطاعت تلك المنظمات تحقيق الأهداف التي تأسست لأجلها؟

لا بد من احترام الجهود المبذولة من قبل كل المنظمات التي عملت على رفع كفاءات الناشطين السوريين، ونستطيع القول: إن بعض هذه الورشات إن لم تحقق تغييرات جوهرية، إلا أنها فتحت أمام بعض المشاركين فيها آفاقاً للتفكير بطرق مختلفة، من خلال التعرف على مفاهيم جديدة فيما يتعلق بمفاهيم السلم الأهلي والعدالة الانتقالية، كذلك فيما يخص العمل السياسي والحقوقي.

لكن الورشات باتت في بعض الحالات نمطاً للعمل المدني يتكرر لمجرد التواجد كجهة فاعلة، وفي بعض الأحيان تنفيذ برامج متفق عليها مع المانحين، تُشرك فيها أعداد ممن قد لا يكونون ناشطين أصلاً، ومن غير المعنيين بمحتوى الورشة، في تحوير سلبي لمفاهيم العمل المدني والتطوير المجتمعي، وهذا ما كرس كون الورشات فرصة للسفر على نفقة المنظمة، الإقامة والترفيه، مع الإشارة إلى ادعاء الجهات المنفذة متابعة عمل المتدربين في الداخل السوري كونه الحيز المستهدف، في الوقت الذي لا يعود إلى الداخل السوري 2% من المشاركين.

ووفق هذه الصورة فإن الكثير من المنظمات لا تحقق الرؤى النظرية التي تعلنها، وإنما تحقق الشهرة على حساب القضايا واحتياجات المجتمع السوري على اختلاف أطيافه.

– هل بمقدور الناشط أو المهتم بالشأن العام أن يحدث فرقاً أو تغييراً وهو وراء الحدود في دول الجوار السوري أو أوروبا أو أمريكا؟ أم أن الفعالية حكر على ناشطي الداخل؟

لا تقتصر الفعالية على المتواجدين في الداخل حتماً، لكنها تختلف من حيث النوع وربما الأثر. العديد من المتواجدين في الخارج يبذلون جهوداً كبيرة ومهمة لتقديم الخدمات للداخل. من وجهة نظري الشخصية، ومع أني موجودة خارج سوريا، لكني أرى أن التواجد على الأرض يزيد الأثر، ويساهم بفعالية في فهم الواقع والعمل على أساس هذا الفهم اعتماداً على المشاهدة لا على رواية عدد محدد من الأشخاص أو التخمين والافتراض، كما يحدث مع الكثير من المتواجدين في الخارج.

– الإعلام البديل تأسس كضرورة لنشر الوعي والإلمام بمفاهيم جديدة ولنقل الصورة الحقيقية للحراك في سوريا على المستويات كافة. إلى أي مدى كان هذا الإعلام صوتاً ونبضاً للشارع السوري. وهل كان له دور في بث الكراهية والتحاجز بين المكونات السورية؟

حافظت بعض المنابر الإعلامية المنضوية تحت سقف ما يسمى «بالإعلام البديل» على سمت واضح، وما زالت تتمثل القيم التي اعتمدتها حين تأسست، وهي مشاريع معروفة، لكننا لا ننكر أن هناك الكثير من المشاريع الإعلامية المؤدلجة، والمحسوبة على جهات دون غيرها، والمتوجهة كذلك لشريحة من السوريين دون غيرهم بفكر وحيد اللون. نحن نعرف نماذج عدة عن منابر

إعلامية لها طابع دولي، وهي أعجز، نتيجة التمترس وراء الإيديولوجيات، عن تقديم إعلام مهني متوازن يعبر عن واقع السوريين كل السوريين، ويوصل صوتهم بأمانة، فضلاً عما نشهده من تحريض طائفي، أو محاولات لفرض توجهات دينية. كل ذلك يحيل إلى ضرورة التفكير بمواثيق حقيقية وملزمة للصحفيين يتم العمل الإعلامي وفقها.

– من خلال مشاركتك في أنشطة وفعاليات تختص بموضوع المرأة في بلدان كثيرة، وعملك كمديرة تحرير في مجلة سيدة سوريا، التي تهتم بشأن المرأة السورية، ما هو وضع المرأة في ظل الصراع الدائر، وهل ثمة مؤشرات توحي بمستقبل أفضل للمرأة في سوريا المستقبل؟

ما زالت المرأة السورية تثبت كل يوم جدارتها بالحياة، إن كان في المناطق المحاصرة أو في المعتقلات أو في مناطق النزوح. ويجري العمل من قبل العديد من المجموعات المتخصصة بالشأن النسوي على دعم وتفعيل دور النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية، وغير ذلك مما يكرس حضورها. لكن هناك مآخذ على العمل المتخصص بشؤون المراة لا بد من الإشارة إليها، إذ إننا نلاحظ وجود هوى سحيقة من حيث التواصل وإمكانية التفاهم بين نساء الصف الأول من الناشطات والقادرات على التواصل مع الجهات الدولية، وبين السوريات الموجودات على الأرض وفي المخيمات ممن تقع عليهن ظروف الحياة السورية الصعبة في ظل الحرب. تتجلى هذه الهوى في أن مطالب النساء الناشطات في غالبية اللقاءات لا علاقة لها بما تحتاجه المرأة السورية اليوم، وأن الكثير من هؤلاء الناشطات عشن وما زلن، بعيداً عن نوع المعاناة الذي عاشته نساء الأرياف وحتى أحياء المدن الشعبية والمعزولة اجتماعياً نتيجة التدين والعادات. وهن استناداً إلى اختلاف نمط الحياة والظروف يقدمن طروحات حقوقية وسياسية تعتبر بنظر الكثيرات من السوريات العاديات ترفاً.

هناك مخملية فاقعة في عمل بعض المجموعات النسائية، مقتصرة على وجوه معدودة، وهناك كذلك توجهات لتكريس وجوه نسائية محددة وإن كان ذلك باعتماد الإقصاء باسم تفعيل المشاركة، وباحتكار الحضور. هناك أيضاً أزمات في الطرح النسوي ترتبط برأيي بطروحات نسوية متطرفة أحياناً من حيث تحميل الرجال مسؤولية غياب المرأة بالمطلق، وتكرار الطرح ذاته منذ أربع سنوات حتى اليوم فيما يخص الكوتا النسائية، وضرورة تمكين المرأة سياسياً، علماً أن هذه الطروحات تكررت على مدى السنوات الأربع من الوجوه نفسها. لكن ذلك لا يلغي فعالية ومصداقية بعض المجموعات المتوجهة في عملها إلى السوريات الأقل معرفة وخبرة في مساع صادقة لرفع سوية وعيهن وتمكينهن اقتصادياً ومجتمعياً.

– الكثير من المواطنين السوريين لم يكن لديهم إطلاع أو احتكاك مع أبناء منطقة الجزيرة، هل كنت واحدة منهم. من خلال عملك وتواصلك مع صحفيين وكتّاب وناشطين من منطقة الجزيرة، ما الانطباع الذي تكون لديك حول هذه المنطقة؟

بلى، لم تكن لدي أدنى فكرة عن المكونات الموجودة في منطقة الجزيرة، كنت بين الحين والآخر أسمع بعض التندرات عن «الشوايا» وأتخيلهم أناساً قادمين من التاريخ، وعن العساكر «الكرد» المشهورين بالعناد وفق روايات إخوتي وأقاربي ممن أدوا خدمة العلم برفقة شباب كرد، أما الآشوريين، فقد عرفت بهم لأول مرة في معسكر للشبيبة ضم طلاباً من كافة المدن السورية، وكان بيننا شاب من الحسكة استغربت اسمه وكنيته كثيراً وعرفت لاحقاً أنه مسيحي آشوري من الحسكة دونما اكتراث بتفاصيل أخرى.

حين وقعت أحداث الكرد عام 2004، كان الترويج لفكرة الخيانة والحشد ضدهم، وأن ما يدور في حلب يجب قمعة وإخماده، هذه الأحداث مرت كذلك دون أن أكترث بالتفاصيل، وأظن أن غالبية شباب مدينتي على الأقل مثلي.

بعد النزوح إلى تركيا، اختلفت نظرتي كلياً، حيث التقيت بمجموعة من الناشطين الكرد الذين فاجؤوني بكم المعرفة السياسية والمدنية التي يمتلكونها، وبكيفية تبنيهم لقضيتهم، وبآليات طرح الأفكار والعمل عليها. لقد كانت مرحلة لنزع الغشاوة عن عيني تجاه هذه الفئات من الشعب السوري التي لم نعرفها قبل الثورة السورية نتيجة الوضع المفروض في البلاد، ونتيجة تقصيرنا، وانغماسنا في واقع محلي مؤطر من جهة أخرى.

لا بد من الاعتراف أن أهالي منطقة الجزيرة وأخص «الكرد» متقدمون على الكثير من الفئات الأخرى ليس فقط بالمعرفة السياسية والمدنية، بل في ممارسة هذه المعرفة، وهذا ما يثبته الواقع اليوم في هذه المناطق، أتكلم عن الحراك المدني والسياسي لا العسكري بالتأكيد.

مزارعو الجزيرة بين هجرة المحاصيل التقليدية والبحث عن البديل

زراعة (الكمون - الكزبرة- اليانسون - الحبة السوداء)

كمال أوسكان

في مشهد لافت للنظر، في منطقة الجزيرة، تمتد حقول الكمون والكزبرة والحبة السوداء واليانسون، مع ندرة حقول القمح والشعير هذا الموسم، بعد إقبال مزارعي وفلاحي الجزيرة على زراعة النباتات العطرية والطبية، إذ تحولت معظم الأراضي الزراعية في المحافظة إلى الزراعات الحديثة التي لم تكون تعرفها قبل خمس سنوات.

تعتبر محافظة الحسكة من أهم المناطق الزراعية في سوريا، إذ تبلغ إجمالي مساحة أراضي المحافظة مليونين و333 ألف هكتار، من بينها (942.435) هكتار من الأراضي الزراعية. يعتمد سكان المحافظة البالغ تعدادهم (1,341,650) نسمة، بشكل رئيسي على القطاع الزراعي، حيث تملك ما نسبته (15.4) % من إجمالي أسر المحافظة حيازات زراعية، كما أن نسبة (32) % من إجمالي سكان المحافظة، يعملون في الزراعة.

تعرض القطاع الزراعي في الجزيرة لأضرار كبيرة بسبب الحرب الدائرة في البلاد، ليس فقط بسبب تقلص المساحات المزروعة بنسبة تبلغ أكثر من ثلثي المساحة المخصصة للزراعة، بل بسبب أجرة اليد العاملة الزراعية، وصعوبة تأمين مستلزمات الزراعة من بذار وسماد، إضافة إلى تأمين المازوت اللازم لعملية الري بعد ارتفاع أسعاره، وصعوبة وصول الإمدادات الحكومية إلى المناطق الزراعية في الجزيرة، ما أدى إلى انخفاض كميات المحاصيل الاستراتيجية، وبقية المحاصيل، وبروز أنواع حديثة من الزراعات. التوسع في زراعة الأصناف والمحاصيل الزراعية الحديثة، لم يأتِ فقط على خلفية ما تعرض له القطاع الزراعي، في المحافظة، إنما يعود إلى التهميش الحكومي لهذا القطاع قبل اندلاع الأزمة السورية، وتعرض منطقة الجزيرة إلى موجات جفاف متتالية، تراجع على إثرها المزارعون عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والشعير، والتي تعتبر أساس الأمن الغذائي في بلد مثل سوريا.

تراجع المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في الأصناف التجارية

في هذا التحقيق حاولنا استطلاع آراء شريحة من المزارعين في محافظة الحسكة عن أسباب تحولهم من الزراعات التقليدية، إلى زراعة النباتات العطرية والطبية.

حسين خليل، مزارع من مدينة الدرباسية أوضح لمجلة "شار"، توجه المزارعين والفلاحين للزراعات البديلة وتفضيلها على المحاصيل الاستراتيجية في المنطقة بالقول: «يعود ذلك إلى ندرة المواد الزراعية المناسبة كالبذار الجيدة والأسمدة، إضافة إلى غلاء أسعارها في السوق السوداء، بعد أن تخلت الحكومة السورية عن تقديم هذه المواد للمزارعين عبر المصارف الزراعية».

قبل عدة سنوات كان القمح والقطن من المحاصيل الرئيسية والاستراتيجية التي حظيت بدعم من الحكومة السورية، كما كان المزارعون في منطقة الجزيرة يعتمدون عليها في مواسمهم، غير أن الأوضاع لم تعد كما كانت.

السعر ل.س/طن	نوع السماد
(97600) فقط تسع وسبعون ألف وستمائة ليرة سورية للطن الواحد	سماد سوبر فوسفات 46%
(53800) فقط ثلاث وخمسون ألفاً وثمانمائة ليرة سورية للطن الواحد.	سماد يوريا 46%
(38000) فقط ثمان وثلاثون ألف ليرة سورية للطن الواحد	سماد نترات الأمونيوم 30%
(85600) فقط خمس وثمانون ألف وستمائة ليرة سورية للطن الواحد	سماد سلفات البوتاس 50%

ويعزو حسين هذا التراجع بقوله: «إن عزوف المزارعين عن زراعة القمح والقطن بسبب عدم وجود خطة واضحة لاستلام منتوجاتهم وتدني أسعار الشراء من قبل التجار لدرجة عدم إيفاء المحاصيل لتكاليف إنتاجها، وتكبد المزارع خسائر فادحة، دفع العديد منهم إلى إغلاق مشاريعهم الزراعية والتحول إلى الزراعات البعلية الحديثة كما نرى اليوم».

وقد يكون ناصر من قرية بير كنيس على طريق سري كانية (رأس العين) أحد هؤلاء المزارعين الذين تكبدوا خسائر كبيرة إثر زراعتهم لمحصول القطن الموسم الماضي، حين رفضت الحكومة السورية استلام محاصيلهم في محافظة الحسكة ما فتح الأبواب أمام استغلال التجار لشراء محاصيل القطن من المزارعين بأقل من تكاليف الإنتاج.

أما الزراعات البديلة كالنباتات العطرية والطبية (كمون – كزبرة – الحبة السوداء)، فهي غير مكلفة من حيث الزراعة، وتكمن تكاليفها الأساسية في الحصاد، فإن كان الموسم جيداً تعهد المزارع بجنيه، وإن كان الموسم سيئاً باعها لأصحاب قطعان الغنم ومربيها.

بين الزراعات التقليدية والحديثة لا تنتهي الصعوبات

يتذكر محمود سليمان مالك لمشاريع سقي زراعية على طريق الحسكة – الدرباسية، كيف أنه لم يستطع الحصول على بذار القمح بعد امتناع المصرف الزراعي عن تمويل المزارعين بالبذار والأسمدة. يشرح محمود العقبات والعوائق التي باتت تعترض الزراعات التقليدية في منطقة الجزيرة بقوله: «كنت أطبق الدورة الزراعية في أرضي، فأقسمها بين محاصيل شتوية وأخرى صيفية، ولكن بسبب ارتفاع تكاليف زراعة القطن وعدم القدرة على تصريف الإنتاج بالأسعار المناسبة، تركت زراعة القطن وعوضت عنها بزراعة حبة البركة والكمون». لكن محمود الآن يواجه مشكلة أخرى في موسمه مع الأصناف الجديدة التي زرعها، وتتمثل في فقدان الأيدي العاملة التي تحتاجها هذه المحاصيل، إذ يقول: «أكثر ما أعانيه في زراعة هذه الأصناف، هو جني المحصول الذي يحتاج إلى عمال، وهؤلاء غير متوفرون حالياً بسبب الهجرة الكبيرة التي شهدتها المنطقة، كما أن التوسع في زراعة هذه المحاصيل والتي تتطلب الجني في وقت محدد قبل أن تيبس، يؤدي إلى فقدان الكثير من الإنتاج».

يتفق عبدالقادر حسين من ريف قامشلو مع محمود فيما ذهب إليه من وجود عقبات تعترض الزراعات التقليدية، ويرى أن «زراعة أصناف جديدة من المحاصيل التجارية قابلة للتسويق تلقى رواجاً بين المزارعين بشكل خاص، لأن هذه المحاصيل تمتاز بأسعار جيدة وعليها الكثير من الطلب في أسواق الدول المجاورة مثل إقليم كردستان العراق، الذي يرتبط بمنطقة الجزيرة من خلال معبر سيمالكا، المنفذ الوحيد لتصريف المنتجات الزراعية في محافظة الحسكة، بعد أن أصبحت المنطقة شبه محاصرة منذ أكثر من سنتين».

إضافة إلى الميزات التصريفية لهذه الزراعات الحديثة في ظل ظروف الحرب التي تعيشها سوريا، توضح المهندسة جاندا إبراهيم من قامشلو ميزات أخرى للعديد من هذه الأصناف فتقول: «إنها لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة مثل المحاصيل التقليدية أو القطن، كما إنها لا تحتاج إلى خدمات زراعية مثل تنظيف الحقول من الأعشاب الضارة أو التفريد».

مخاوف المزارعين من أضرار محتملة

يعبر بعض المزارعين عن خشيتهم من الأضرار المحتملة لهذه الأصناف على التربة مستقبلاً، وبشكل خاص محصول الكمون، حين يتم زراعته في أرض مزروعة بنفس المادة سابقاً. غير أن المهندس الزراعي عبد العزيز خليل صاحب مركز زراعي لتداول البذورات والمغذيات والأسمدة العضوية، يبدد هذه المخاوف، من خلال تأكيده على عدم وجود إثبات علمي على ذلك، بقوله: «لا ضرر من زراعة النباتات العطرية والطبية، على العكس تماماً فهي تطبق الدورة الزراعية، خاصة بعد عزوف المزارعين، عن زراعة محصول القطن، فزراعة الأراضي بمحصول القمح والشعير بشكل مستمر يضر بالتربة الزراعية، ويقلل من المردود، والتربة بحاجة لتغيير الفصائل الزراعية بشكل مستمر»، أما فيما يتعلق بمقولة «إن زراعة الكمون في أرض مزروعة بنفس المادة سابقاً يضر بالأرض»، فإن المهندس خليل يؤكد عدم وجود «دليل علمي على ذلك».

النزاعات المسلحة غير الدولية

(المفهوم ونطاق الحماية)

أحمد إلياس

القانون الدولي الإنساني – حسب تعريف منظمة الصليب الأحمر الدولي – هو «مجموعة القواعد الدولية المعتمدة بموجب معاهدات أو أعراف، لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، عبر الحد من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب أو وسائل للقتال، لاعتبارات إنسانية تتعلق بالأشخاص والممتلكات».

ويتأسس القانون الإنساني الدولي على مبادئ رئيسية في مقدمتها، مبدأ التمييز، والمقصود به: ضرورة تمييز أطراف النزاع بين الأهداف العسكرية والمدنيين، وفي حال الشك في هوية الهدف ما بين مدني أو عسكري، يتعين الافتراض حكماً بأن الهدف هو مدني. وثاني هذه المبادئ هو، مبدأ التناسب بين المكاسب العسكرية المتوقع تحقيقها والخسائر في صفوف المدنيين والأضرار التي تلحق بالمباني المدنية. وفي جميع الأحوال يتعين على أطراف النزاع اتخاذ احتياطات من أجل حماية المدنيين، من خلال الأخذ بالحسبان توقيت الهجوم، والتأكد ما أمكن من توجيه تحذيرات مسبقة للمدنيين قبيل شن الهجوم، ومن ثم وقف الهجوم إذا اتضح أن الهدف مدني، أو أن الأثر على المدنيين سوف يكون غير متناسب والمكاسب المتوقعة. ويترتب على ذلك بالضرورة عدم وضع المباني والمعدات العسكرية من قبيل مخازن الذخيرة في المناطق ذات الكثافة السكانية.

وتطبق قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات الدولية أو غير الدولية، وقواعد هذا القانون المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية متجذرة في الأعراف والمعاهدات الدولية، على خلاف ما هو الحال في المنازعات غير الدولية، نظراً لقيود السيادة وشبهة التدخل في شؤون الدول الداخلية، وحيث أن هذا الشكل الأخير للنزاعات قد أضحى الغالب منذ انتهاء فترة الحرب الباردة، فمن المناسب إيلاءها بعض الاهتمام والتوضيح.

مفهوم النزاع المسلح غير الدولي

النزاع المسلح غير الدولي؛ حالة من حالات العنف تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة، أو بين تلك الجماعات بعضها البعض، وتدور على أراضي الدولة. وينبغي توافر معيارين محددين لإمكانية القول بوجود نزاع مسلح غير دولي وما يستتبع ذلك من نتائج على صعيد تطبيق القانون الدولي الإنساني، وهما: أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم، وأن تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة. ويُحدَّد مدى الوفاء بهذه المعايير في كل

حالة بمفردها، من خلال تقييم عدد من المؤشرات الفعلية.

ويساعد تطبيق هذين المعيارين على التمييز بين النزاع المسلح غير الدولي وغيره من أشكال العنف أو الاضطرابات الداخلية التي لا ترقى لهذا الوصف. وتندرج الحرب الأهلية ضمن حالات النزاع المسلح غير الدولي بحيث تنعدم الفروق بينهما، فمصطلح «الحرب الأهلية» ليس له معنى قانوني في حد ذاته. كما هو الحال مع المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تستخدم مصطلح «نزاع مسلح ليس له طابع دولي».

وبموجب المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام1949، فإن على كل أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه من قبل جميع من ينفذون تعليمات هذا الطرف أو يعملون تحت إشرافه أو سيطرته حتى وإن لم يحترمه الطرف المعادي. وبعبارة أخرى؛ فإن الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني لا يعتمد على المعاملة بالمثل. ويسري الالتزام السابق في جميع الأوقات وبغض النظر عن الأوصاف التي يحملها أي طرف أو يعتقدها في الأطراف الأخرى في إطار النزاع المسلح غير الدولي (جماعة إجرامية أو إرهابية أو مقاتلون من أجل الحرية أو ثوار أو نظام غير شرعي أو سلطة أمر واقع)، دون أن يمنح هذا الالتزام الحق في كسب شرعية أو اعتراف على أي نحو خاص بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويشمل نطاق الحماية حسبما تنص المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، التزام أطراف النزاع بتطبيق حد أدنى من الأحكام على الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو لأي سبب آخر، وضرورة معاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أواللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار آخر مماثل.

ونظراً لقصور نطاق الحماية بمفهومها السابق من حيث تحديد الفئات المحمية ومدى نطاقها، فقد استدعت الحاجة إلى إيجاد نصوص مفصلة تتناول حالات تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، وهو ما تم بموجب البروتوكول الثاني الإضافي لعام 1977 الملحق باتفاقات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 وتوسيع نطاق الحماية

تنص المادة الأولى من هذا البروتوكول أنه يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب 1949، دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها ويسري على جميع النزاعات المسلحة التي لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية، لحماية ضحايا النزاع الذي يدور على إقليم أحد الدول الأطراف في البروتوكول، وبين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.

ويأتي في مقدمة الفئات المحمية بأحكام القانون الدولي الإنساني حسب أحكام البروتوكول الثاني المدنيين وخاصة الأطفال والنساء، وأفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية وجمعيات الغوث وأعمال الغوث إلى جانب أحكام خاصة بحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وحماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة. وتشمل الضمانات الأساسية التي يتمتع بها جميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية، الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائرهم الدينية ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف. إذ يحظر في أي حال من الأحوال وفي أي وقت إقدام أحد أطراف النزاع على الإعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيّما القتل والمعاملة القاسية والتعذيب والتشويه، وأخذ الرهائن وأعمال الإرهاب وانتهاك الكرامة الشخصية والاغتصاب والإكراه على الدعارة، وكل ما من شأنه خدش الحياء العام وجميع صور الرق والسلب والنهب والتهديد بارتكاب أي فعل من الأفعال السابقة.

ونظراً لخصوصية بعض الأطراف المشمولة بالحماية كالأطفال والنساء، فقد ألزم البروتوكول أطراف النزاع بضرورة توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة التعليم، واتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر، مع حظر تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة، مع استمرار أحكام الحماية الخاصة بالأطفال دون الخامسة عشرة سارية عليهم إذا اشتركوا في الأعمال العدائية بصورة مباشرة إذا ألقي القبض عليهم.

ويشكل أي خرق لأحكام هذا البروتوكول ومجمل أحكام القانون الدولي الإنساني جريمة حرب أو جريمة إبادة أو جريمة ضد الإنسانية حسب توصيف الفعل ويعرض المسؤولين عنه للمساءلة الجنائية أمام المحاكم الوطنية أو محكمة الجنايات الدولية.

داعش تختطف أحلام أطفال الجزيرة

ماريا عباس

الخوف والكوابيس ليست بظاهرة غريبة عن عالَم الطفولة، فقد يخاف الطفل من حيوانٍ لم يألفه أو من معلم صارم يعاقبه، ولكن أن تغتصب "داعش" أحلامه عنوة؛ فهنا تكمن الخطورة. ويتضح ذلك من خلال الأثر الكبير الذي يعرضه الإعلام من صور القتل والعنف والمشاهد الدموية القاسية على النظر والحس الإنساني التي نشاهدها بمشاركة أطفالنا في المنزل على شاشات التلفزة وصفحات الشبكة الإلكترونية، أو مما عايشه في الحقيقة، ما يؤدي إلى زرع بذرة الخوف والإرهاب في نفسه لتنعكس سلباً على سلوكياته، إما بالتقليد وهي من صفاته أو بالنكوص. وإنَّ استسهال هذا الموضوع وتجاهله إنما له عواقب وخيمة على تكوين شخصية طفل، يمثلُ نموذجاً لجيلٍ بأكمله، ستنمو مرتبكة وغير سويةٍ. واتباع أسلوب التخويف على الدوام يزرع في نفسه إنساناً يعاني من الرهاب، كقولهم: «لا تذهب إلى الشارع بمفردك فيخطفك اللصوص أوستتعرض للقتل».

لسنا نسهّل من حجم الأزمة التي نعيشها في سوريا تحديداً، لأن ظاهرة العنف أصبحت جزءاً من رُهاب القلق الذي يجتاح حياتنا الطبيعية. ولكن من حقّ الطفل أن يحيا طفولته بقدر المستطاع بعيداً عن الخوف والقلق. وهنا يجب تحديد المسؤولية وجهاتها، التي تقع على عاتق الأسرة والمدرسة أولاً، والمنظمات المدنية المختصّة ثانياً، لتقديم الدعم والثقافة لتأمين الطفولة وحمايتها من أنواع الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية، ومساعدته ليحيا طفولته بقدر المستطاع وتوجيهه بممارسة اللعب بما يناسب مرحلته العمرية، كالرسم ومشاهدة الأفلام المتعة وبعض النشاطات الأخرى، وسرد القصص لهُ وإخراجه إلى الحدائق والزيارات العائلية، ومنحه الحنان والرعاية الكافية، واحترام رأيه وإقناعه بالأمور.

بعض آراء المهتمين

تقول المرشدة النفسية شيرين شيخي: «إن ظروف الحرب التي نعيشها في الواقع أثرت على نفسية الطلبة بشكل عام وخاصة الفئة العمرية ما بين 12–17 سنة، وهي فئة المهارات والقدرات العقلية النشطة. إذ أدت إلى تراجع في المستوى الدراسي عامة نتيجة لحالات تشتت الانتباه وعدم القدرة على التركيز في الحصة الدرسية ورغبة بعضهم في ترك الدراسة لأنهم باتوا يدركون أنّ لا فائدة ولا مستقبل لهم. سيشعرون بالنقص إن كانوا لاجئين وعالة على غيرهم ولا يتمتعون بكافة الحقوق لممارسة حرياتهم ونشاطاتهم، لكبتِ رغباتهم وحاجاتهم وإخفاء ما بداخلهم من آلام ومخاوف، فينخرطون في سلوكيات خاطئة».

أما الكاتب صبري رسول، تربوي وحاصل على دبلوم في البرمجة اللغوية العصبية فيقول: «لقد أثّرت حالة الحرب السورية على تعامل الأبناء مع الأهل، ومع أقرانهم الأطفال، فقد بدأ الميل للعنف واضحاً في التعامل واللعب وسرعة الغضب التي باتت تغدو عادة غير مستحبة في سلوكهم نتيجة القلق الدائم بسبب الخوف ومشاهدة صور العنف بشكل يومي. حتى الأهل تبددت طموحاتهم فتحولت من السعي لتأمين مستقبل أطفالهم إلى العمل من أجل البقاء فقط. واحتلّت الدراسة درجات سفلى في قائمة الأولويات الحياتية».

تقول أم عبد اللطيف نازحة من الرّقة: «لم يعد لابني البالغ تسع سنوات رغبة في الدراسة، فقد كان متفوقاً ولكن حرمانه من التعليم بسبب تدخّل تنظيم داعش في المدارس وفرض مناهج خاصة عليها أثّر في تحصيله الدراسي، وبسبب تدني مستواه الدراسي بات ضحية الخجل والخوف اللذين نعجز عن تحريره منهما»، مضيفة: « انظري إلى ملامحه سترين آثار الرّهاب الذي عايشه هناك (في إشارة إلى الرقة)، وحرمانه من أبسط احتياجات الطفل وهي اللعب والحلوى».

وكي نخفّف تأثير السلبيات الخطيرة على تكوين شخصيته، علينا اختيار الوسائل الأنسب في هذه المرحلة الحساسة. وألا ندخّر جهداً في دعمهم وحمايتهم لأننا بذلك نرسم المستقبل الذي نريده، وكلما أبدعنا في رسمه كان أجمل وأرقى، وألا نتغاضى أبداً عن أنَّ هؤلاء سيكونون صناع تاريخنا، وبناة حضارتنا. أطفالُنا جواهرٌ ثمينة تحتاج لمن يصقّلها لا أن يكسرها.

جرجس عمسو: سجاداتُ صلاةٍ للمسلمين ...

مازن الحسيني

هناك وراء هضبة الكماليَّة المتاخمة لجبال طوروس، ترقد مدينة عامودا، أجيالٌ كثيرة أنتجتها المدينة بمكونتاها المختلفة من كرد وسريان وكاثوليك وأرمن، في عام 1940، انتقلت أم إلياس مع زوجها جرجس عمسو هاربين من قرية – قلعة مره – التابعة لمدينة ماردين التركية، وذلك إبَّان صدور الفرمان التركي الذي ألزم حتى الوحيد في كل عائلة لخدمة الجيش التركي.

حين ذاك كان العم جرجس يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، بينما كانت أم إلياس في أبهة شبابها خمسة عشر عاماً، ركبا الحمار وسيلة لنقلهم، إذ اجتازا الحدود التركية حتى وصلا تخوم مدينة عامودا.

العائلة الوافدةُ إلى عامودا، تلجأ إلى دار أحد الأقارب من طرف (أم إلياس)، كان في عامودا حوالي خمسمائة دار للمسيحيين خليطٌ ما بين سريان وكاثوليك وأرمن وبروتستانت.

صمَّم (العمّ جرجس) في قرارة نفسه أنَّهُ سيبدأ بتكوين عائلته في هذه المدينة، واختار أن يعمل سيَّاعَاً، معلِّماً في الطِين، وبعد مرور سنتين اشتغل بالنَّول العربي والذي يسمى أيضاً باللهجة المحليَّة (جوِمي)، وباللهجة الكردية تعني (cillik)، إضافةً إلى صنع العباءات لرعاة الغنم والبقر في المنطقة وسجادات الصلاة من أجل مسلمي المدينة.

بعدَ السعي والجهد استطاع العمّ جرجس شراء دارهم الحاليَّة من شخصٍ مسيحيّ يدعى (عبد الأحد طبّو)، فالأخير اختار الهجرة إلى مدينة الحسكة والدَّار عبارة عن فوقيَّة كما يلقّبها الأخوة المسيحيين، مؤلَّفةٌ من صالون وأربع غرفٍ ترابيَّة ذات أرضيَّةٍ مبلّطة وحَوشٍ تتمايلُ فيه أشجارُ عنبٍ وتمرٍ وليمون.

الوالدُ يفتحُ فرناً لصنع الخبز ويعيشُ حياته في استقرارٍ وسكينة، في عامودا أنجبت (أم إلياس) أربع شبابٍ وشابَّةٍ وحيدة وهم: (إلياس)، (عبد المسيح)، (صباح)، (مروان) وآخر العنقود (سعيد)، هذا الأخير الذي له حكايةٍ أخرى، حتى هذه اللحظة (سعيد) البالغ من العمر خمسينَ عاماً يعيشِ مع والدته، وهي التي طعنت في السنّ أكثر من تسعين حولاً، يخدمها ويعتني بها.

أثناء المغيب جلسنا أمام حانوتهم الترابيّ والذي هو مساحةٌ من دارهِم، وتناولنا الشاي وولجنا في أحاديث كثيرة، سألتُ سعيد: «كيف تقرأ التعايش بين مكوِّنات المدينة، أي الخليط السائد في عامودا من كردٍ وعرب ومسيحيين؟».

–البشرُ جميعهم ليسوا وحوشاً، وبالنسبة إليّ تأقلمتُ معهم وفي كل المجتمعات هناك طبقةٌ تستطيع أن تتعايش معهم وكأنَّك فردٌ منهم، إذ أنَّك تشاركهم الأفراحَ والأتراح، على سبيل المثال أشاركُ أهالي المدينة في مجالس العزاء وأقرأ معهم الفاتحة!!

في هذا الصَّدد ذكَّرتني بإمام المسجد، فأثناء أحد خُطَب يوم الجمعة نوَّه الإمامُ لأهالي المدينة (المصلوّن من الديانة الإسلاميَّة)، أنّ في عامودا أفرانٌ كثيرة ولكن فرن العم جرجس هو الأميَز، إنَّهُ يقدِّم خبزاً طازجاً شهيَّاً على الرغم من إنه الفرن الوحيد الذي صاحبه من معتنقي المسيحيَّة!!. حينذاك كانت المدينة مشهورَةً برائحة خبزها لأنّ رائحة الخبز كانت مؤشِّراً للناس على أنَّ الخبز باتَ جاهزَاً، ويردُف (سعيد) قائلاً: «أتقبَّل الكرديّ لأنَّنا بشر، وإن لم أتقبلهُ فالكرديُّ جزءٌ لا يتجزأ من المسيحيَّة، والبرهان على ذلك وجود مائتي وخمسين ألف مسيحي ما بين أرمنٍ وكلدانٍ وآشور اعتنقوا الديانة الإسلاميَّة والقوميَّة الكرديَّة ويقالُ لهم – بافّ فلّى – وهذا المصطلح ليس من باب الإهانة أو الدونيَّة إنمَّا ليكونَ أكثر سهولة على أذهان النَّاس وهي باللغة العربيَّة تعني ـ من أبٍ مسيحيّ –، تعلَّمنا في عامودا أن نكون ضد الطائفيَّة ونادراً ما كنتُ أتعرَّضُ لبعض المواقف المزعجة كوني مسيحيّاً ومن طائفةً أخرى».

يتابع سعيد وهو يتأملني: «إلَّا أنني كنتُ أدرجُ هذه المواقف في خانة التسامح ودائماً هذه المواقف تصدر من أشخاصٍ بعيدينَ كلَّ البعد عن مواكبة الحضارة والثقافة».

قبل أكثر من خمسة وأربعين عاماً كان هناك شخصٌ موظَّف في مكتب البريد له ابنٌ يدعى (حبيب صبَّاغ)، كاثوليكيّ الديانة، متمرساً بالمداواة، مُمرِّضٌ بارع، حَاقِناً للإبر، ماهرَاً في إزالة الدمامل، يقدِّمُ خدماته لجميع قاطني المدينة وأغلب مرضاه كانوا من الكرد (أهالي عامودا وما حولها من القرى)، المرضى كانوا يهدونَه البيض واللبن واللحومَ والعسَل، ولكن هذا الأمر لم يكن مشروطاً أو مفروضاً على أحدٍ بل كان الناس يهدونَه محبَّةً وعرفاناً وتقديراً له على عمله.

آنذاك كان (حبيب صبَّاغ)، بمثابة الطبيب الوحيد في المدينة، وطبعاً هذا العمل كان يترجَم مدى محبة الناس لبعضهم البعض في هذه المدينة، رغم الظروف والمصاعب جرَّاء الحرب الدائرة في سوريا منذ أربع سنوات وأكثر، لا تزال هذه العائلة صامدةً فوق تراب المدينة ولم تغادر موطن الذكريات وموئل الأحلام، فهي لا تريدُ أن تُقتلَع من جذور آبائها أو أجدادها، فالشجرةُ التي تُقتلَع من مكانها لا تتركُ أثراً لشيء، فالاقتلاع يعني وأد الأحلام والذكريات.

(أم إلياس) تجلس عصرَ كلّ يوم أمام باب الحانوت ترتشف قهوتها وتدخِّنُ بهدوء، تنظرُ إلى السماء راجيةً الربَّ أن يمطر بوابل السلام والخير أهالي عامودا وسوريا أجمعين.

إنفلونزا الطيور بين الحقيقة والشكّ

جوان تتر

لا شكّ في أنَّ الأمراض كانت متواجدة وبكثرة في أغلب المناطق السوريَّة، بسبب الإهمال الصحيّ في أغلب الأحايين، وغالِبَاً ما كان الإعلام السوريّ التابع للنظام بكافة أشكاله يساهم في تشكيل غشاوة على مثل هكذا مواضيع، لن تكونَ البداية مع الأمراض الجنسيَّة كالإيدز والتعتيم الذي كان يحصل بادئ الأمر ولن تكونَ النهاية بمرض اللاشمانيا الذي ظهر في فترة من الفترات وبصورة مروّعة في محافظة حلب. في موازاة ذلك تقاعست الجهات المسؤولة في أداء واجبها الكامل فيما يتعلق بمسألة التخلُّص من النفايات التي ساهمت في ظهور وانتشار أمراض كثيرة عالية الخطورة مثل اللاشمانيا وغيرها من الأمراض.

تدور السنوات في سوريا، وعلى الدوام نقرأ في نشرات الأخبار المختلفة عن انتشار أوبئة مثل الإيبولا وغيرها من الأمراض الخطيرة، نتنفَّس الصعداء لعدم وجود هكذا أمراض في سوريا، لكن والحال هذه وعلى الرغم من تطوُّر الإنسان، نرى بينَ الفترة والأخرى مرحلة جديدة لمقاومة مرض معيَّن يظهر ولكن دونما احصاءاتٍ دقيقة، وفي سوريا بالذات.

إنفلونزا الطيور: غياب الوعي والهرب من الحديث

في الفترة الأخيرة انتشر نبأ تفشّي مرض انفلونزا الطيور في الجزيرة السوريَّة، وكَثرت الشائعات عن اكتشاف بعض الحالات في مدينة عامودا وديريك، إضافة إلى حالاتٍ في مدينة قامشلو، رصدها الأطبَّاء في المستشفى الوطنيّ، لكن وسط تعتيم لا أحد يعرف ما الغاية منه. يقول الطبيب محمود السيِّد وهو اختصاصي أمراض الجلد: «مسألة انتشار وباء إنفلونزا الطيور في مدن الجزيرة السوريَّة ربمَّا يكون حقيقة طالما أنَّهُ مرض ومن الممكن أن يظهر، ولكن بنسب نادرة جداً، أضف إلى كل ذلك، الخلط والتشكيك في مسألة التشخيص من قبل الأطبَّاء، وحتَّى تلكَ النسب القليلة أو النادرة لا يتمّ إحصاءها بدقَّة وما من جهاتٍ معيَّنة تحمل على عاتقها مهمَّة البحث وإيقاف الشائعات. في الطبّ هناك أعراض متشابهة لأمراض متعدِّدة، وهذا الخطأ والخلط يحصل أثناء مرحلة تشخيص حالة المريض، أمَّا مسألة التعتيم، فلا أعتقد أنَّ الغاية من التعتيم إخفاء هذا المرض، ولكن المسألة تتعلّق بالوعي إزاءه، هو مرض غير معيب لكن بعض المصابين يتمّ إخفاء حالتهم من قبل أقاربهم وأهلهم، وكأنَّه فعل أمراً معيباً يتعرض من وراءه لفضيحة ما!!، في النهاية إنفلونزا الطيور مثله مثل باقي الأمراض والأوبئة التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة بينَ مدن الجزيرة السورية، وإن بقيَ الوضع على ما هو عليه من تعتيم أو تغاضي فسوف يصبح الوضع كارثيَّاً وخاصَّةً في ظلّ الشحّ الدوائّي الذي تعيشه سوريا بالنسبة للأمراض المختلفة».

رُصدت حالة واحدة في مدينة عامودا، لكنَ المشكلة كانت كامنة في رفضه الحديث للإعلام، ربمَّا هو نوع من اليأس لدى المريض، لكنّ من مهمَّة الإعلام أيضاً أن يتابع هذا الموضوع، ولكن كيف؟، صعوبات كثيرة تعترض هذا الأمر وتعترض تحقيقه، هذا التقليد كان موجوداً ولايزال بسبب الوعي الناقص بإمكانية التعاون لمنع مثل هكذا أمراض من الانتشار في البلاد التي نعيش فيها، من خلال التعاون فيما يخصّ إبراز تلك الحالات المرضيَّة والتعرّف عليها عن كَثَب، وذلك لأجل التحصين والوقاية من مثل هكذا أمراض عن طريق التوعية الصحيَة. وهنا يبرز الدور المُلقَى على عاتق الهيئات الصحيَّة للمساهمة الفعَّالة في التوعية الصحية وإبراز أدوات الوقاية من هذا المرض، تلك الأدوات التي توفر للأفراد الحماية من الإصابة بمرض خطير جداً كفايروس إنفلونزا الطيور، وكلها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاحتياطيَّة الوقائيَّة. هذه الإجراءات الوقائيَّة التي لا تقتصر على مرض خطير مثل إنفلونزا الطيور، بل تشمل بالطبع أمراض متعددة، خاصة ونحن مقبلون على فصل الصيف الذي تكثر فيه الأمراض بحكم الإهمال الصحيّ في كل المجالات وعدم الاهتمام بنوع الأغذية.

حالات شكّ في مدينة قامشلو

كانَ خبر انتشار فايروس إنفلونزا الطيور شائعاً منذ سنوات، قبل أن يختفي، ليعودَ إلى الظهور مرَّةً أخرى، لم تسجَّل حالات في سوريا آنذاك، ولكن في الآونة الأخيرة انتشر خبر تفشّي هذا المرض في الساحل السوريّ ولكن دون احصاءات دقيقة حول أعداد المصابين، لينتشر بعدها خبر اكتشاف حالات إصابة بأعراض تماثل أعراض الإصابة بفايروس إنفلونزا الطيور في قامشلو، بقيت هذه الحالات طيَّ الكتمان لأسباب مجهولة إلى حدٍّ ما ربما للتغطية على إخفاق الهيئات الصحيَّة في إيجاد أدوية أو لقلَّة الأطبَّاء القادرين على تشخيص المرض بدقَّة، أو ربمَّا وهذا هوَ الأرجح: الأوضاع الأمنية المضطرِّبة في سوريا والتي أثَّرت بكل تأكيد على انهيار القطَّاع الصحيّ. يقول الطبيب محمد موسى، أخصائي جراحة عامَّة: «إنفلونزا الطيور يبدأ كأيّ إنفلونزا عادية، بمعنى الرَّشح الدَّارج أيَّام فصل الشتاء، يبدأ المرض على شكل أعراض معيَّنة تشمل الصُّداع وترفُّع حروريّ واحتقان في الأنف وسيلَان ووهن عامّ يصيب الجسم بأكمله، إضافة إلى نقص في الشهيَّة وآلام عضليَّة ومفصليَّة معمَّمة، وهذه الأعراض تتطوَّر خلال يوم أو يومين إلى سعال شديد ومن ثم يتطوَّر إلى ذات الرّئة والسّعال، ويبدأ بإنتاج القَشع مترافقاً مع ذلّة تنفسيَّة شديدة يحتاج المريض في هذه الحالة إلى وضع جهاز الأوكسجين، الحالة تتطوَّر طبعاً وتتعنَّد على العلاج وخلال أيَّام يتحوَّل إلى قصور كلية، لذا يضطرّ المريض أحياناً إلى أجراء جلسات غسيل كِلِيَة، وفي حال توقفت الكلية عن التطور في القصور من الممكن أن يتحسَّن المريض، لكن في حالة ازدياد تطور قصور الكلية وتعنَّده على العلاج فمن المؤكَّد ستكون النتيجة هي الوفاة».

يتابع الطبيب محمَّد موسى قائلاً: «في المشفى الوطنيّ بمدينة قامشلو سُجلت أربعة حالات إصابة بفايروس إنفلونزا الطّيور، غير أنَّها كانت مجرَّد شكوك دون تأكيد التشخيص، حالة مرضيَّة واحدة فقط من الحالات الأربع كانت على احتكاك مباشر مع الطيور مع وجود كافَّة الأعراض الملازمة للفايروس، بينما لم تكن الحالات الثلاث المتبقيَّة على احتكاكٍ مباشر مع أيّ نوع من أنواع الطيور».

تاريخ إنفلونزا الطيور

إنفلونزا الطيور هو مرض طيور مُعدي سببه الإنفلونزا (أي)، وقد تم تمييز هذا الفايروس في إيطاليا منذ قرابة المائة عام، حيث كانَ يُطلَق عليه وقتها اسم (طاعون الطيور)، وهو مرض فايروسي يصيب الحيوانات عموماً والطيور بشكلٍ خاصّ. ويكمن الفايروس في دماء الطيور ولعابها وأمعائها وأنوفها لتخرج مع برازها الذي يجفّ ليتحوَّل إلى ذرَّات غبار متطايرة يستنشقها الدجاج والإنسان القريب من المداجن. سجِّلت حالات كثيرة بهذا المرض حول العالم وخاصَّةً في دول آسيا، واللقاحات التي يتمّ اكتشافها لمعالجة هذا المرض تتميَّز بالبطء مقارنَةً مع سرعة تطوُّر أنواع الفايروس المسبب لمرض إنفلونزا الطيور. إذ أنَّ هناك أكثر من نوع للفايروس المسؤول عن الإصابة بهذا المرض، وغالباً ما يكون الفايروس مقاوِماً لأنواع العلاج المُكتَشَفَة، وهذه المقاومَة الشديدة

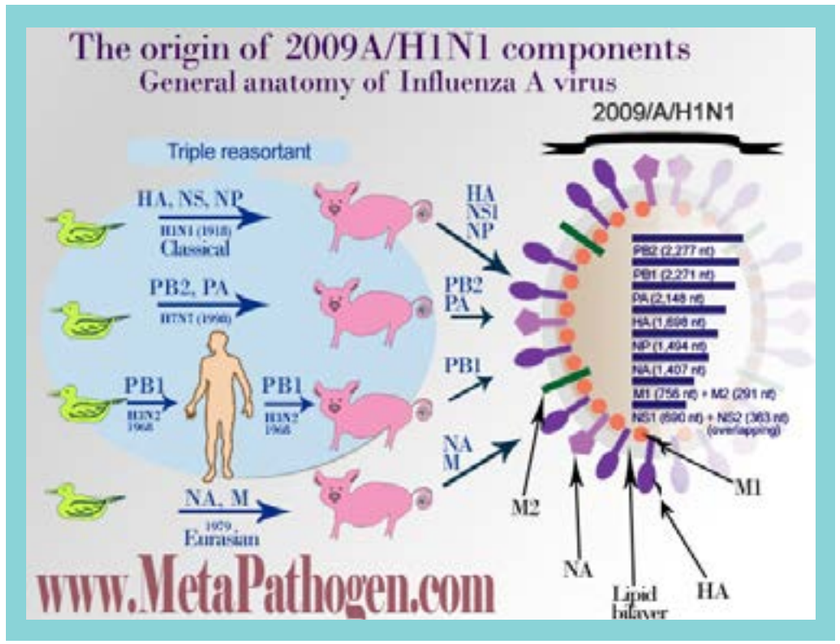

تجعل من العقاقير المركَّبة عديمة الفائدة، فلإنتاج نوعٍ معيَّن من العلاج يستوجب الأمر ثلاثة أو أربعة أشهر على الأقلّ من البحث والتجربة وفي هذه الحالة يكون الفايروس قد تطوَّر وكَسَب مناعةً ضدّ أنواع العلاج المُكتَشَفَة، ثمَّ أن إمكانيَّة تصدير العقاقير المعالجة صعبة بسبب اختلاف أنواع الفايروس من دولةٍ لأخرى.

الوقاية من إنفلونزا الطيور

من المؤكَّد أن الوقاية خير من قنطار علاج، خاصَّةً في الأوضاع السوريَّة الرَّاهنة، حيث انعدام الدواء ونقصهِ الحادّ. والوقاية من الأمراض في كل الأحوال تكون عبر طرق بسيطة يتّبعها الإنسان كي يمنع عن نفسه مثل تلكَ الأمراض ويكون في خانة المُبتعدين عن الإصابة. وفي حالة مرض إنفلونزا الطيور كذلك توجد مجموعة من الارشادات الطبية، وهذه تكون نافعة جدّاً في ما يخصّ موضوع الحماية من الفايروس. يقول الطبيب، زيدان محمّد، أخصائي جراحة عامَّة: «توجد مجموعة من الإرشادات اليوميَّة تفيد الحماية والوقاية ضدّ مرض إنفلونزا الطيور وهي عبارة عن إجراءات سهلة نوعاً ما، ولا تحتاج إلى أي تعقيد، هو نوع من أنواع الحذر الذي لا بدَّ منه في كلّ الأحوال، هذه الإجراءات يمكن تلخيصها بعدَّة خطوات نذكر منها: غسل اليدين بالصابون جيِّداً بعد التعامل مع الدجاج المجمَّد أو الذائب أو البيض النيء، إضافة إلى غسل الأسطح والأدوات المستعملة في إعداد الأطعمة التي تحتوي على لحوم الدجاج والأدوات التي تكون على تماسّ مباشر بلحم الدجاج النيء. ومن الجدير ذكرُه أنَّ الطبخ الجيد للحم الدجاج يعطي نفعاً في مسألة تعطيل الفايروس المسبِّب لمرض إنفلونزا الطيور، لذلك لا بدّ من طهي اللحوم بشكل جيِّد، فمن المثبت علميَّاً عن فايروس الإنفلونزا تعطله الكليّ عند درجة حرارة تصل إلى 70 C، إلى جانب عزل المرضى أو استعمال الكمَّامات، كما وتوجد أيضاً لقاحات متوفِّرة ضد الفايروس ولكن فقط للأطفال والنساء الحوامل، إضافة إلى المرضى المصابين بنقص المناعة».

يتابع الطبيب زيدان محمَّد: «هناك إجراءات وقائيَّة إضافية من الممكن اتبَّاعها ومنها: الابتعاد عن الطيور وعدم تربيتها داخل المنازل، وعزلها في الخارج، فالبعض من النَّاس القاطنين في الأرياف في منطقتنا يعمدونَ إلى تربية الطيور والدواجن التي تكون على تماسّ مباشر مع الأطفال، وهذا أمر خطير جداً، ويسبِّب انتقال العدوى، وإن حصل وتمّ العثور على طير مصاب بهذا المرض فلا بدّ من التخلص من هذا الطير عن طريق طمره تحت التراب للتخلُّص من الفايروس، أمَّا بالنسبة لأصحاب محلاّت بيع الفرّوج الذين يكونون على تماسّ مباشر، فيفضَّل استعمال الكمَّامات كنوع من الوقاية، واستعمال كفوف النايلون بالنسبة للعاملين في مجالات يكونون فيها على تماسٍّ مباشر مع أنواع الطيور المختلفة».

وعن احتمال علاج هذا المرض يضيف الطبيب: «بالنسبة للعلاج، لا يوجد هناك علاج ثابت لمرض إنفلونزا الطيور، فالعلاج المستخدَم هو علاج للأعراض المرافقة للمرض فقط، أي بمعنى استعمال خافضات حرارة ومضادَّات التهاب معيَّنة لا أكثر ولا أقلّ».

واجب التوعية بمرض إنفلونزا الطيور

في الحالات الغامضة للأمراض المُعدية مثل فايروس إنفلونزا الطيور وغياب طرق العلاج المُمكنة تبرز هنا دور المؤسَّسات الإعلاميَّة والصحيَّة للقيام بحملات التوعية الدّائمة في سبيل تقليص الإصابات، وذلك من خلال أخذ الاحتياطات المستمرَّة عبر الإجراءات الوقائيَّة وتخصيص ورَشات تحوي مختصّين في مسائل الوقاية وكيفيَّة التعامل مع أنواع الأغذية وشرح الخطوات البسيطة التي من الممكن اتّباعهَا في الحياة اليوميَّة تفادياً للإصابة بإنفلونزا الطيور. كلّ هذا الأمر لا يكلِّف شيئاً، ربمَّا ملصقات إعلانيَّة ومقالات متعدِّدة في الصحف والمجلاَّت وفقرات صحيَّة في الإذاعات المنتشرة بكثرة، تحوي الإجراءات الوقائيَّة والتعريف بهذا النوع من الفايروس كنوع من الحماية وتعزيز فكرة أنَّ هذا المرض من الممكن أن ينتشر بسهولة في حال تمَّ التغاضي عن الإجراءات الوقائية والحفاظ على الصحَّة الغذائيَّة.

مهارات تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال ما بعد الأزمة

(الصدمة النفسية للأطفال ما بعد الحرب)

كاوا ولي

أقامت منظمة "شار" للتنمية، ومنظمة "دولتي"، ورشة تدريبية للعاملين في مجال تربية الأطفال، بعنوان "مهارات تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال ما بعد الأزمة (الصدمة النفسية للأطفال ما بعد الحرب)". وذلك في مركز منظمة "دولتي" في مدينة عامودا، بتاريخ 26/04/2015، واستمرت لثلاثة أيام، بإشراف المدربين محمد حليم إسماعيل وجيان حج يوسف.

في ظلّ ما تمر به سوريا من حرب، تزداد حساسية الأطفال في حالات الطوارئ أيام الحروب، فيشعرون بالضياع والقلق، إثر مشاهدتهم أعمال العنف المختلفة، كما يشعرون بالخوف والرعب.

وعن أهمية موضوع الورشة في الوقت الراهن، يقول المرشد الاجتماعي، محمد حليم إسماعيل، «إن الأزمات التي يصنعها الإنسان تكون أكثر تأثيراً من الكوارث الطبيعية، فالحروب والأزمات الاجتماعية تخلق لدى الأطفال توجهات سلبية نحو الذات ونحو المجتمع». مضيفاً، «لذلك سنكون أمام جيل يمتاز غالباً بالعنف المستدام كأثر، نتيجة للأزمة"، لافتاً أن "أحد أهداف الورشة الرئيسية كان توعية الكادر ومن ثم الأهل بأهمية تخفيف آثار الصدمة عن الأطفال، وإيجاد وسائل داعمة لهم من خلال الأسرة والمؤسسات المجتمعية».

بدوره، أكد المدرب، جيان حج يوسف، أن «الأطفال أكثر الفئات العمرية تأثراً بالأوضاع الناجمة عن الظروف الصعبة، ويرجع ذلك إلى أنهم الأكثر هشاشة، لقلة خبرتهم المعرفية والحياتية، ومحدودية التكيف لديهم، وما يتعرض له الأطفال من اضطراب الصدمة نفسية (Trauma) واضطرابات ما بعد الصدمة، (Post Traumatic Stress Disorder)، والمعروفة اختصاراً بـ (PTSD)، الناجمة عن آثار الحرب».

موضحاً أن «كيفية التشخيص المبكر والتعامل مع الصدمة النفسية ما بعد الحرب وآثارها على الطفل، كان محور الورشة في اليوم الأول، وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية للدعم النفسي، ومستويات تقديم الدعم النفسي للأطفال، والتعرف على مسببات الصدمة النفسية لدى الطفل».

خصص اليوم الأول من الورشة، للتعريف بالأزمة ما بعد الحرب وآثارها على الطفل، ومستويات تقديم الدعم النفسي الاجتماعي بعد ملاحظة سلوكيات الطفل المعنف أو المصدوم. وطرق التدخل للتخفيف والعلاج، وإعطاء الطفل مساحات تعبيرية ليعبر عن مشاعره من خلالها (الرسم الحر والموجه، اللعب الحر والموجه، وعن طريق الكتابة والتمثيل والمسرح ....إلخ).

المرشد الاجتماعي، حج يوسف، يقول: «إن طرق العلاج والتدخل المبكر تساعد على التخفيف من تلك الآثار، من خلال تأهيل وتعريف المشاركين بـ (Trauma)– الصدمة النفسية لدى الأطفال) واضطرابات ما بعدالصدمة، (Post Traumatic stress Disorder) أو (PTSD). إضافة إلى سبل جعل الطفل قادراً على التعبير عن خبرته الصادمة باللعب والرسم والكتابة واللغة التعبيرية، إذ تكون تلك الطرائق دائماً موجهة وحرة بإشراف المختصين في مجال الدعم النفسي، هو ما تناولناه في اليوم الأول للورشة».

أما اليوم الثاني من الورشة فتمحور حول «خطوات تصميم وتنفيذ الجلسات الداعمة للطفل، وأهم القواعد والشروط التي يجب أن يراعيها العاملون مع الأطفال في جلسات الدعم والتفريغ الانفعالي، وكيفية صياغة أهداف الجلسة وقياس مخرجاتها. أما اليوم الثالث، وبعد تقسيم المتدربين على مجموعات، فركز على الجانب العملي للورشة، من خلال تنفيذ جلسات دعم نفسي، بجوانب (حركية — ذهنية — إبداعية)».

إبراهيم، مدرس في المرحلة الابتدائية (حلقة أولى)، يقول عن تجربته في ورشة الدعم النفسي للأطفال: «لقد اكتسبنا معلومات إضافية عن تشخيص حالة الطفل، وكيفية التدخل المبكر، إضافة إلى إرشادات عامة في التعامل مع الأطفال أثناء الأزمات» «ما يصل إلى قلوب أطفالنا، ويخفف عنهم الصدمة، هو قول الحقيقة»، تقول شهناز دقوري، خريجة كلية التربية، مضيفة، «الحقيقة وإن كانت مؤلمة، ترسخ العلاقة التبادلية بين الأطفال والمحيطين بهم، فإدعائنا أن كل شيء سينتهي الآن، أو قريباً، قد يعقد الأمور أكثر. وعوضاً عنها يمكننا القول: إننا نتفهم مشاعرك ونحن بجانبك لنتجاوز هذه المرحلة معاً، وهذا أقرب للحقيقة ويعطي الأمان للطفل، إلى جانب ما يحمله هذا القول من شحنة عاطفية».

إن الحاجة لتوعية الأسرة وللعاملين في مجال دعم الطفل وإكسابهم مهارات، هو ما يجب مراعاته. وتبقى المحبة وإشعار الطفل إنه غير مهمش، وطرق تعبيرنا له عن ذلك، هو أساس أي دعم نفسي اجتماعي.

أطفال لاجئون يتهددهم خطر الأمّية والتشرّد

شيرين بريك

مدينة جيلان بينار (سري كانيه سرختي)، والتي تفصل بينها وبين مدينة سري كانيه على الجانب السوري سكة القطار والأسلاك الشائكة، واحدة من المدن الّتي فتحت الباب لاستقبال اللاجئين السوريين على الجانب التركي من الحدود. تضمّ إحدى أكبر المخيمات للسوريين الفارّين من هول المعارك، لم تأخذ على عاتقها افتتاح مدرسة لأطفال من أسمتهم ضيوفاً على أرضها إلّا بعد عامين من محاولات المعلمين، ونداءات الأهالي الذين باتوا يراقبون حلقة التشرّد الآخذة في الاتّساع، وانقطاع أطفالهم عن التحصيل الذي أدى لتدهور الجانب التعليمي، إذ أن التعليم المنزلي بوسائله المتواضعة لا يقوى إلّا على أن يمحو بعض الأميّة، إضافة إلى تأخر المنظمات والهيئات الداعمة للتعليم عن منح فرص لهذه المدينة التي تعتبر نائية مقارنة بغيرها.

المدرسة الّتي افتتحتها البلدية التركيّة بدعم من منظمة (شفقة) في مبنى صغير، وفي نقطة بعيدة عن المناطق السكنية، تُحتم على الكثير من الأطفال قطع مسافة طويلة للوصول إليها، في الوقت الّذي امتنع بعض الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة الواقعة عند أطراف المدينة، وعلى الطريق العام.

تقول فاطمة (أم إيناس): «لا آمن على إرسال ابنتي ذات التسع سنوات لوحدها إلى مدرسةٍ، تسير للوصول إليها مسافة طويلة لتصل إلى أطراف المدينة، وتبتعد عن ضجة السكن، إذ نعيش في مدينة لم نعتد عادات ساكنيها أو طبيعة ظروفهم الحياتية، في الوقت الّذي لا تحتمل طاقتي الماديّة إرسالها يوميّاً بالمواصلات ذات التكلفة الباهظة بالنسبة لدخل عائلة لاجئة».

لم تستمر معاناة الأطفال في الوصول إلى المدرسة البعيدة بعد قرار إغلاقها، وذلك لامتناع القائمين عليها عن دفع المبالغ المترتبة على أجرة المبنى المدرسي. وأوضحت المعلمة هيفي إبراهيم: «بدأت أشعر أنّ ما بذلناه من جهود لاستمرار المدرسة، سيضيع بعد اجتماع الكادر التدريسي مع الجهات التي تدير المدرسة والقائمين على إنشاء المشروع، وذلك بعد تصنيف مطالب المعلمين والتلاميذ في خانة الوعود المستقبلية، والماطلة في دفع أجور العاملين فيها»، مضيفة «لم يصرف لنا سوى راتب شهرين، ومع هذا آثرنا البقاء مع التلاميذ والاستمرار في تدريسهم كونهم متأخرين لأكثر من عامين عن الدراسة والتحصيل».

وبحسب ما أورد معلمو المدرسة، فإن الدوام الفعلي في المبنى استمر لنحو ستة أشهر فقط، كما لم تؤمن الكتب المدرسيّة إلا قبل عشرين يوماً من إغلاقها. وتضيف المعلمة سناء الصالح، «المنظمة بدأت تتهرب من مطالبنا وادعت في كل اجتماع أنها تسعى لتقديمها، وتغاضوا عن دفع أجور الأشهر الأربعة الأخيرة والتي لا تتجاوز الـ 200 $ للشهر الواحد، لم اضرب عن الدوام، لشعوري بقسوة حرمان ولديّ من التعليم، تابعت العمل تطوعاً لأجلهما ولأجل كلّ الأطفال الذين يحتاجون للتعليم».

بالعودة إلى الآنسة هيفي ضمن إجابتها عن سؤال يتعلق بالإمكانيات

المتاحة لإنجاح خطوة كثرت النداءات من أجلها، أوضحت: «مطالبنا لم تسمع من أي من الجهات الداعمة كتوفير المواصلات أو تأمين الكتب الدراسية، كنّا نضطر إلى طباعة صفحات الكتب للتلاميذ على نفقتنا الخاصة أحياناً، واستخدام وسائل بسيطة لترسيخ المعلومة لدى التلميذ. لم يزودوا المدرسة سوى بقرطاسية تشمل دفترين لكل تلميذ يخصصهما للمواد كلّها، وأقلام رصاص مع أقلام تلوين، والكتب الّتي وصلت مؤخرّاً لم تخلُ من ثغراتٍ هنا وهناك نتجت عن تعديل المناهج المقررة وتصويب ما فرضه نظام البعث على المناهج الدراسيّة، الثغرات كانت تظهر تباعاً أثناء الدرس. ومن العقبات أيضاً التي اعترضت طريقنا، محاولة بعض الإداريين فرض طابع معين على المدرسة ككل، وتسيس المدرسة وفقاً لمرجعيتهم الفكرية أو السياسية».

وعود كثيرة ومتكررة من الجهات التركية وبعض الهيئات الداعمة لقطاع التعليم لم تؤتِ أكلها، ولم يتسن للطلاب السوريين المقيمين في جيلان بنار فرصةً أخرى تعيدهم لمقاعد الدراسة وتحفظهم من الغرق في مستنقع الأمية.

المعلمون لم يملوا من التواصل مع المنظمات التي لم تهديها السبل لمدينة جيلان بنار بعد، فكان الرد من منظمة "CONCERN" الداعمة لمشاريع وبرامج تعليم اللاجئين، بأن قدمت بعض التطمينات والتسهيلات بتأمين فرصة تعليم لتلاميذ المراحل الأساسية فقط. ياسر العيسى أحد المعلمين المتقدمين للعمل في المشروع قال: «الأطراف التي سعت لإفشال المشروع الأول هي ذاتها التي تضع العراقيل أمام الخطة الجديدة، امتنعت اللجنة عن قبول مؤهلات بعض المدرسين، على الرغم من قبولهم في اللجنة الأولى، كما وضعت خطوط تحت أسماء عدد منهم رغم الاثباتات التي قدموها على أنهم طلبة جامعيون، ولديهم خبرة تدريسية لسنوات».

ياسمين الحاج مجازة في اللغة الانكليزية نوهت بدورها أن «اللجنة رفضت ملفي، ليس لعدم الاعتراف بالخبرة أو الشهادة، إنما لعدم توافق اسم الشهرة في كلّ من البطاقة الشخصية الّتي منحتها تركيا للاجئين مع الشهادة المصدقة من سوريا، كون القانون التركي ينسب الزوجة إلى شهرة زوجها لا إلى عائلتها».

حلم الطلاب السوريين ربما تحقق بتخصيص مدرسة تستوعب أعدادهم، وتأمين كتب دراسية وفق المناهج السورية المعدلة، على الرغم من انصراف الكثير من الأولاد للعمل في مجالات متعددة معظمها ترهق طاقاتهم بصعوبتها أو بساعاتها الطويلة، وتقيدهم بأجور زهيدة لمساعدة أسرهم ماديّاً. عبدالسلام الصباغ طفل من الريف الحلبي يعمل في ورشة للبناء في المدينة يقول: «أساعد أبي في الدهان، في البداية لم يدفع لي صاحب الورشة رغم أنني كنت أتعب في العمل، تعلمت أساسيات المهنة من والدي وبدأت أخفف عنه ضغط العمل، أتقاضى نصف أجر العمال الكبار كأبي، بعد الانتهاء من الدوام المدرسي، التحق بالورشة».

عبد السلام ذو العشرة أعوام ليس الطفل الوحيد الذي يلتحق بالعمل بعد الانتهاء من واجباته المدرسية، ليعود في صباح اليوم التالي إلى المدرسة، وقد سرقت ساعات العمل الطوال بعضاً من همة ونشاط الطفولة.

برنامج "RET" التعليمي، خصّص بدوره لمدينة جيلان بنار نصيباً من مشروعه في تعليم اللغة التركيّة للاجئين السوريين، ليستقبلوا في المدارس والجامعات التركية بعد إتقانهم اللغة. توسع المشروع ليشمل أعماراً وفئات مختلفة ضمن مجموعات، يخصّص لكل منها مدرّس ومشرف من الجانب السوريّ يدير أمور المتقدمين للمراكز التعليمية. تبنّى البرنامج تعليم الأطفال في بادئ الأمر، ثمّ إلى تخصيص ساعات لتعليم الفتيات في مبنى الاتحاد النسائي، وفتح المجال أمام الشباب في دروس مسائية.

المشرفة السوريّة على مجموعة تلاميذ المرحلة الأساسية سلاف إبراهيم أوضحت: «إن فكرة المشروع كانت جديدة على أهالي الطلاب، وبعد سعي طويل أدركوا أنها فرصة لتعليم أبنائهم اللغة التي باتت شرطاً للالتحاق بالمدارس أو للعمل، فبدأت طلبات التسجيل تتوافد إلى المركز، وخصصت الصفوف الدراسية حسب الأعمار». مشيرة ألى أن «بعض الطلبات التي قدمت إلى المركز كانت لتلاميذ تزيد أعمارهم عما تم التخطيط له، فافتتحت قاعة للتلاميذ الذين تزيد أعمارهم عن الثالثة عشر».

لم تحظ مدينة جيلان بنار باهتمام المنظمات والهيئات الداعمة في بادئ الأمر، كونها مدينة نائية مقارنةً مع مدن تركيّة استقبلت اللاجئين السوريين كاسطنبول وغازي عنتاب وأورفا. ورغم حالة اللجوء التي فرضتها بشاعة الحرب على نفوس السوريين وواقعهم، والتي أفقدتهم الكثير، يبقى الأمل بعودة أطفالهم وأبنائهم إلى المدارس يغسل خوفهم من الغرق في دوامة الأمية التي تهدد نسبة كبيرة ممن ضاعت فرصهم في التعليم، والتي تقود أجيالاً كاملة إلى الضياع والتشرد.

مهرجان الربيع الثالث

جيان حج يوسف

ألوان متعددة واختلاف جميل ما يضئ مساحات السواد المتروكة على المشهد السوري حيث السواد راية للقتل، والألوان المتعددة ثقافة أصيلة ونغمة يرسلها أهلها باختلاف ثقافتهم ومشاربهم الحضارية ككرد وعرب وسريان وأرمن. أزهر مهرجان الربيع في مدينة قامشلو في فضاء متنوع، للعام الثالث على التوالي، وانطلقت فعاليات المهرجان الثالث في الـ 2 من شهر أيار حتى الـ 6 منه، تحت شعار "عالوتر بنرسم ألوان"، بدعوة وتنظيم من منظمة "أريدو" للمجتمع المدني والديمقراطية ومنظمة "شباب سوا" وبرعاية منظمة "بيتنا سوريا".

مهرجان الربيع يسعى لإظهار الثقافة المتعددة المشبعة بالتنوع، والنموذج الذي يهب التنوع البشري الموجود فيها أصالة وتمسكاً بالحياة المشتركة المتنوعة.

انطلقت فكرة المهرجان بحسب أسامة أحمد من منظمة شباب سوا وأحد المنظمين للمهرجان، «لاستحضار الموروث الثقافي لمكونات منطقة الجزيرة واستخدامها في تعزيز مفهوم العيش المشترك بين هذه المكونات، وذلك من خلال خلق مساحات من العمل المشترك اليومي بين أفراد هذه المكونات على مدار أيام المهرجان، على الرغم من كل التحديات والضغوط الذي يعيشها المواطن السوري في الداخل، إلا أن إيمانهم أن الوطن يقدم الفرح والأمل أيضاً، كان سبب تواجدنا معاً وسبب نجاح مهرجان الربيع في نسخته الأولى والثانية».

ركز المهرجان على «الجوانب الثقافية وعلى الموروث الثقافي المتنوع لمكونات منطقة الجزيرة، وثقافة الآخر وسبل تعميق مفهوم العيش المشترك وإبراز نقاط التلاقي لإزاحة الغموض عن الآخر الشريك، والعمل على خلق أرضية خلاقة للتعايش بين تلك المكونات»، يضيف أحمد.

هذا ما أكده أيضاً، نينوس شابو، عضو منظمة "أريدو" للمجتمع المدني والديمقراطية، وأحد المشاركين في فعاليات المهرجان الذي قال: «نسعى من خلال المهرجان والعروض الفنية والثقافية المختلفة، كالمسرح والغناء والفلكلور والأفلام الوثائقية، إضافة للمعارض التشكيلية والفوتوغرافية والتي تقدمها مجموعات وأفراد من مختلف قوميات وأديان منطقة الجزيرة، إلى التعريف بثقافة هذه المكونات، وإيصال رسائل العيش المشترك والسلم الأهلي بين جميع مكونات المنطقة من العرب والكرد والسريان الآشوريين والأرمن، وخلق أجواء من التفاعل الحضاري والثقافي بينهم، كتحدي لما يحيط بنا كسوريين من الدمار والألم الذي يرافقنا منذ أربعة سنين، وإعطاء رسائل الأمل في القدرة على التعاون بين الجميع رغم الاختلافات لبناء مستقبل أفضل». ابتدأ المهرجان في يومه الأول بكلمة كلبهار محمد مديرة المهرجان التي أكدت فيها أن «استمرار المهرجان للسنة الثالثة على التوالي هو ثمرة العمل ومحبة الجميع».

استهل اليوم الأول بالعزف على الوتر وغناء مجموعة من الفنانين لبعض أغاني المنطقة التراثية، باللغات الكردية والعربية والسريانية، للفنانين (جوان جميل وفرج درويش)، والعازفين (هوكر هادي وكريست ميكائيليان)، كما افتتح معرض تشكيلي لأعمال ثلاثة فنانين هم: (أمين عبدو وخناف صالح وعنود حسن)، والذي استمر لثلاثة أيام.

ولأن الربيع لا حدود لتنوعه، كان اليوم الثاني لإحياء التراث الآشوري على مدىً مفتوح، ليعانق نينوى وسهلها. فقدمت مسرحية "مقابر بلا شواهد" لفرقة "شانو"، إضافة إلى عرض فيلم وثائقي بعنوان "المحنة الأخيرة" للمخرج "سركون السعدي"، يصف فيه ما تعرض له الآشوريون في سهل نينوى بعد الهجوم البربري لتنظيم الدولة الإسلامية. واختتم اليوم الثاني برقصات من الفلكلور الآشوري قدمتها فرقة "بارامايا" ليتجسد الألم والفرح على أنغام الحركات المتلئة بالموسيقا وعشق الحياة.

خصص اليوم الثالث لعرض فيلم "رفيق عمري" للمخرج"عدنان جتو"، ليختتم على أنغام فرقة"ساز موزيك" للأطفال بقيادة العازف جوان جميل. أما اليوم الرابع فخصص لومضات من الواقع والمعاناة اليومية، من خلال مسرحية "جدل" لفرقة "عشتار"، وعرض فيلم "Ne Diyari" للمخرج دلير يوسف، فيما حضر الفلكلور الكردي من خلال فرقة "خلات"، لتعيد للروح نقاءها وللسماء أنغامها ولتجعل الوتر يحكي حكاياته السالفة.

كما افتتح معرض التصوير الضوئي لمجموعة مصورين هم: (جيان حج يوسف — سركون السعدي — فرهاد أحمي — نينوس شابو — زويا عبدالرحمن — جوان عمو — ماهر جمو — عبود حج يوسف).

وفي اليوم الختامي من مهرجان الربيع الثالث، قدمت أمسية شعرية لعدد من الشعراء هم: (أزاد عنز — رامسين رامانس — ميلاد إسماعيل — صالح جنكو)، ثم عرض موسيقي من فرقة "فرسو" للفلكلور.

كان الجمهور وردة مهرجان الربيع الثالث، إذ شكل المهرجان فرصة لتلاقي الجميع، فيقول سعيد حسين: «كان المهرجان فرصة للتلاقي مع الأصدقاء، ومساحة للاستمتاع بالموسيقا والمسرح ورسم البسمة وألوان الفرحة على وجوه الناس التي تتوق لمستقبل هادئ ولطمأنينة، نستطيع معها أن نبني لأطفالنا وطناً لا يُغيب فيه أحد».

لقاء تشاوري للإعلاميين والصحفيين في منطقة الجزيرة

روجين حبو

بدعوة من منظمة "شار" للتنمية، ومنظمة "دولتي"، عقد مجموعة من الصحفيين و الإعلاميين في مؤسسات إعلامية وإذاعات محلية في منطقة الجزيرة، في مركز منظمة "دولتي"، في مدينة عامودا بتاريخ 28/04/2015، لقاءً تشاورياً لمناقشة احتياجات ومتطلبات ومعوقات العمل الصحفي والإعلامي، والتعاون والتشبيك فيما بين تلك المؤسسات والإذاعات.

وعقد اللقاء التشاوري بمشاركة كل من (إذاعة هيفي، وكالة قاسيون، يكيتي ميديا، اتحاد الصحفيين الكرد السوريين، مجلة فانوس، مجلة سوريتنا، مجلة زيا، راديو ولات، إضافة إلى عدد من الصحفيين المستقلين).

ناقش المجتمعون خلال اللقاء، سبل تطوير العمل الصحفي في منطقة الجزيرة، والإشكاليات المتعلقة بنقص التدريب، والصعوبات التي تواجه عمل الصحفي، والعمل على إيجاد آليات تنسيق للعمل الصحفي.

عن أهمية اللقاء، قالت سلوى دازوان، من اتحاد الصحفيين الكرد السوريين: «كان اللقاء ذو تفاعل عال، ومستوى النقاش راقٍ، كما كانت المواضيع التي طرحت في غاية الأهمية»، داعية إلى العمل على إطلاق حملات إعلامية مشتركة، نظراً للخلل في بعض مفاصل العمل الصحفي الذي بات واضحاً بشكل فاقع، إضافة إلى حاجة الإعلاميين لآليات من أجل التحاور والتنسيق فيما بينهم، وخلق حالة من التشبيك لبناء أطر تمثيلية للصحفيين، وإيجاد هيئات تدافع عن حقوقهم.

تقول الإعلامية في شبكة الصحفيات السوريات، فيان محمد: «إن المآخذ على اللقاء كانت مقتصرة على محدودية المشاركة فيه»، مشيرة أن «من إحدى النتائج التي أفضى عنها اللقاء هو السعي لرفع الكفاءة وتعزيز مهارات الصحفيين، والسعي للحد من الصعوبات في مجال العمل الإعلامي والصحفي في منطقة الجزيرة، كقلة أعداد العاملين والكوادر، وضعف التجهيز والخبرات، وغياب المعايير الصحفية».

المجتمعون حاولوا توسيع مساحة النقاش، سعياً لإيجاد مناخ مناسب للعمل الصحفي الحر، وتوفير المعلومة وسهولة تناولها واستخدامها وربطها بمبادرات فردية على شكل حملات إعلامية، من خلال مجموعة من المؤسسات العاملة على الأرض، لخدمة القضايا المجتمعية في منطقة الجزيرة.

أما عن الصعوبات والنتائج التي خرج بها اللقاء، فتقول الإعلامية في راديو "ولات"، سيماف حسن: «شخصياً أشجع هذا النوع من الورش، إذ أنها تعطي المجال لجميع الحاضرين للحديث والاستفاضة في شرح الصعوبات التي تواجه العمل الصحفي في منطقة الجزيرة»، لافتة أنها «اقترحت أن يتم تخصيص موعد دوري، لإجراء مثل هذه اللقاءات، وذلك لاستمرار التواصل المنظم، والاستفادة من التجارب الحيّة ومحاولة التخفيف من المشاكل التي تواجه العمل الصحفي والإعلامي على الأرض».

اختتم المشاركون لقائهم التشاوري، بتفعيل صفحة خاصة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، لتعزيز التواصل بين الإعلاميين وتوسيع آفاق الحوار بينهم، ولتكون نواة لضم إعلاميين وصحفيين آخرين من المنطقة.

مع استمرار الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ أعوام أربعة، تشعبت تأثيراتها لتطال مختلف مجالات وقطاعات الحياة والعمل، بما فيها العمل الصحفي والإعلامي. إذ شهد هذا الميدان فوضى عارمة في ظل غياب المؤسسات الإعلامية والصحفية المتخصصة، واعتماد ما أطلق عليها "وسائل الإعلام البديل"، على النشطاء والمواطنين الصحفيين، الذين افتقروا لوسائل التدريب والتجهيزات الخاصة بالعمل الصحفي، وغياب الثقافة الصحفية بما تتضمنها من معايير وسياسات. ما أدى لانزلاق عدد من "وسائل الإعلام البديل"، في خضم الصراع الدائر في البلاد، وابتعادها بشكل واضح عن المعايير التي تحكم الصحافة كمهنة وكسلطة رابعة تؤثر في الرأي العام. وتأتي هكذا لقاءات كمحاولة لسد الثغرات وتلافي الضعف الذي انكشف مع طول أمد الأزمة، ووضع حلول مستدامة تزيل كثيراً من التعقيد الذي بات السمة التي تميز الواقع الإعلامي والصحفي.

شاعرُ الإسكندريّة

مقداد خليل

في التاسع والعشرين من شهر نيسان، سنةَ 1933، توفّيَ كوستنتين كافافيس، ودُفنَ جثمانُه في ثرى الإسكندريّة، التي ولدَ فيها السابعَ عشر من نيسان 1867.

عن الحياة قال في قصيدته (قدرَ إمكانك): "لا ترخّص من شأنها، بكثرة الاحتكاك بالناس، وبالإفراط في حركاتك وكلماتك". ألزمَ كافافيس نفسَه بالعيش سنيه الخمس والعشرين الأخيرة وفقَ تعاليم تلك القصيدة، شبهَ معتكفٍ داخلَ منزله، مكتفياً بالشموع للإضاءة معظمَ الوقت، قارئاً في كتاب، متذكّراً أمضى الأعوامَ؛ يبتكرُ في التاريخ تفاصيلَ وملامحَ، منحازاً للمهزومين، لمن صغرهم المؤرخون، ولمن لحقتهم اللعناتُ وأهملتهم الكتبُ وتواروا قدُماً عاجزين، متذكّراً كذلك وعلى نحوٍ رثائيٍّ إشراقاتِ شبابه المفتون وقصصَ حبّه المحرّم.

بلغةٍ متجنّبةٍ ما أمكنَ التورّطَ في البلاغة والزخرفة، بأبسط ما يُستطاعُ؛ مثلما هم شخوصُ قصائده، كتبَ عن الدقائق والمصائر، وبعيداً ذهبَ في تصوّراته الخاصّة حول تفاصيل من التاريخ والأسطورة، ولأجل ذلك ابتكرَ منطقةً مجرّدة من مظاهر تباينات العصور، والاختلاف الذي أصابَ جوهرَ الإنسان.

المنزلُ في حيٍّ قديم من الإسكندريّة، أثاثُه معدٌّ بعناية، أضواءٌ خابيةٌ ترسلُها الشموعُ للستائر، النوافذ التي رجاها مرّةً في إحدى قصائد القلق ألّا تكون موصدة، الشاعرُ العجوز وحيداً إلى طاولته يقضي الساعات حتّى يغلبَه النعاس.

هناك كتبَ كافافيس قصائده، دون أن يضمّها لاحقاً ديوانٌ مطبوع، مكتفياً بنشر عديدها في صحفٍ يونانية. في اليونان يشتهرُ ويلمعُ اسمُه، وتوجَّهُ له مراراً دعواتُ مثقّفيها وشعرائها لزيارة أثينا، فيعتذر، ويبقى داخلَ المعتكَف الإسكندراني يتمعّنُ في مللِه، وكهولته، وشيخوخته، وفيما تؤول إليه الطبائعُ وخصائصُ الجسد.

لم يُصنّف شعرُه ضمنَ مذهبٍ شعريّ آنذاك، بالنظر لخصوصيّته. سردٌ على وتيرةٍ واحدة منخفضةِ النبرة، حديثٌ ليليٌّ قلّما يتداخله صوتان، منفردٌ، يفيدُ من سكينةٍ تعيده إلى الوراء دوماً لبناءِ ما سيُفضَى به مجدَّداً إلى خراب، ولكنَّ التأسيسَ الجديد يهبُ المشاعرَ الملتهبةَ المحرّمةَ وقصَصَها اعتباراً واسعاً، وينتصرُ لهوامش التاريخ.

ألّفَ كافافيس مجموعةَ قصائدَ في التاريخ الوثنيّ المتخيَّل وعصر مستهَلّ المسيحية، تدورُ مواضيعُها حول النقوش والعبارات المحفورة في شواهد قبور وأضرحةٍ ترجعُ لأناسٍ قضوا في شبابهم، لشبّانٍ جميلين باهرين تحدّرت بهم الأحوالُ، فسلكوا لحياتهم المنحَرَفاتِ العذبةَ المحزنة. التجوالُ في التاريخ القديم، والعثورُ بالمخيّلة التي لم تأسرها المعاصَرةُ على آثارٍ من أحداثٍ صغيرة تستحقُّ أن تنوجدَ من منظور الشعر، اتّخذَ ذلك لدى كافافيس طابعَ التسلية؛ التسلية المصيريّة.

"من الحياة آبَ الآن بتروكولوس، عائداً إلى العدم الكبير". في قصيدته (جوادا أخيل) والعبارة السابقة مقتطفة منها يتأمّل الموتَ مثلما فعلَ في قصائد أخرى، مجادلاً في ذلك فِكَرَ الخالدين، فبينما يبكي حصانا أخيل الخالدان أسفاً على مصرع الشجاع بتروكولوس، يسرعُ الإله زيوس إلى مواساتهما باعتباره الموتَ مصيبةً عابرة، فيبرزُ صوتُ كافافيس — نادراً ما يكون حاضراً بصفته نفسه — معترضاً على استخفاف زيوس بالموت، فهو ليس نائبةً عابرة، بل "مصيبة مؤبّدة".

أعذبُ قصائد كافافيس تلك المختتمةُ بموت خليل حميم وما يعقبُ موتَه من تبلبلِ روحَ صفيّه المفتقِدة، وإلى الأبد، وجودَ الكائن القرين. عندما يموتُ الخليلُ اليافعُ فقيراً في (زهور بيضاء جميلة) يزورُ الخلُ قبرَه مع باقةِ زهورٍ لائقة بجماله، وحينما يدخلُ مضطراً الليالي إلى خانةِ آوتهما، يشعرُ بها دونَه طعنةً نافذةً في قلبه.

في (ميريس) بعد أن يرى الراوي الوثنيُّ ميريسَ مسجّىً بلا روح، داخلَ قصرِ أهله، محاطاً بأقربائه المسيحيين، وبطقوسهم الغريبة، يبتعدُ مذعوراً من أن تختلفَ صورتُه في الذاكرة.

موسم وحيد القرن

ريناس أحمد سينو

يستمد المخرج بهمن قبادي قصة فلمه من حياة الشاعر صادق كامنجار الذي أمضى نحو 27 سنة من عمره في سجون وأقبية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يغطي الفلم في طرحه الجانب الشخصي لسيرة شاعر سجين فحسب، بل يغطي سيرة مجتمع عانى جميع أنواع القهر والاستبداد.

يبدأ الفلم بمشاهد عن خروج الشاعر (ساحل فرزان) من السجن في خريف 2009، بعد أن نال منه العمر والشيب. يمضي ساحل بعد خروجه إلى المكان الذي كان يلتقي فيه مع زوجته (ميندار خشتاني) قبل ثلاثين عاماً، والتي قامت بدورها الممثلة الإيطالية مونيكا بيلوتشي. فينتقل الفلم في مشاهده إلى حقبة السبعينيات و تصبح الأحداث أكثر وضوحاً بظهور شخصية السائق (أكبر رضاي)، الذي كان يعمل لدى والد مينا، حيث يقع هذا السائق في حب الأخيرة حباً جنونياً يصل إلى حد الهوس بها، وهذا ما يبدو جلياً عندما نراه يلتهم أحمر شفاهها وهو يبكي في مشهد أثبت فيه الممثل يلماز أردوغان مدى براعته في تجسيد هذا الدور، أما دور الشاعر الكردي ساحل فرزان فيجسده الممثل بهروز وثوقي.

تتصاعد الأحداث في سياقها الدرامي حينما يعترف السائق أكبر رضاي بمشاعره لمينا التي رفضته تماماً، بل وأخبرت والدها عن الأمر مما جعل الأخير يصفعه ويهينه ومن ثم يلقيه تحت أرجل حراسه الذين انهالوا عليه بالضرب دون رحمة أو شفقة. بعد ذلك بفترة ليست بطويلة تبدأ الثورة الإيرانية وينتهي حكم الشاه لتعود شخصية أكبر رضاي بالظهور كأحد أهم الرجال الذين ساهموا بالثورة، فينتقم من كل الذين تسببوا بذله في عهد الشاه، إذ يتسبب بسجن ساحل لمدة ثلاثين سنة بتهمة كتابة أشعار سياسية ضد الثورة الإسلامية ولا ينتهي الأمر هنا، إذ يتسبب بسجن مينا أيضاً لمدة عشر سنين وذلك بتهمة تعاونها مع زوجها ساحل.

يعرض أكبر رضاي على مينا الخروج من السجن، إلا أنها تطالب برؤية زوجها، وبالفعل يتمكن لما له من نفوذ وسلطة في ترتيب لقاء يجمع مينا بزوجها ساحل ضمن ظروف تمنعهما من التحدث ورؤية بعضهما، بسبب الغطاء الذي كان يغطي رأسيهما، كل ذلك كان تحت إشراف ورؤية أكبر رضاي الذي لم يحتمل المشهد الحميمي الذي جمع بينهما ما جعله يبعد ساحل ويبدأ هو باغتصابها، لتكون ثمرة هذا الاغتصاب إنجاب مينا لطفلين وهي في السجن.

بعد تلك الحادثة، تخرج مينا من السجن ومن ثم تتلقى خبر وفاة زوجها الوهمي، فتمضي إلى قبره الذي تم تدبيره من قبل الحكومة لتيأس بعد ذلك وتقرر الرحيل إلى اسطنبول ممتهنة رسم الوشوم كعمل يساعدها على إعانة أولادها.

يرحل ساحل إلى اسطنبول بحثاً عن زوجته ليعرف بعد جهد أحد أصدقائه مكان إقامتها فيستمر بالتردد إلى ذلك المكان الذي يتعرف فيه على ابنة مينا التي تعمل في البغاء مع إحدى صديقاتها، يساعد ساحل الفتاة وصديقتها في شجار وقع في الشارع ومن ثم يعود بهما إلى منزله، لتوحي المشاهد بعد ذلك بطريقة رمزية لممارسته الجنس وهو ثمل مع ابنة مينا التي وشمت إحدى عباراته على كتفها لينهار أمام حقيقة كون مينا والدة هذه الفتاة، ولكن الصدمة تجاوزت الحد المتوقع حينما قالت عن تلك العبارات (هذا كل ما تركه لي والدي)، وبناء على رغبة ساحل تأتي مينا لكي تكتب وشماً على ظهره لكنه لا يكشف لها عن هويته بل يبقى صامتاً كعادته وهو يخفي وجهه.

بطريقة ما يستطيع ساحل معرفة عنوان أكبر رضاي ومن ثم إحضاره إلى سيارته التي يقودها حتى تسقط في البحر ليقدم على الانتحار وفي ذات الوقت يقتل غريمه الذي كان وراء مأساته ومأساة زوجته في مشهد يترافق مع غرق حيوان الكركدن في عمق البحر .

يتخطى الفلم الرتم الواقعي في كثير من الأحيان وهذا ما نلتمسه في مشهد هطول السلاحف من السماء وما جعل الأمر أكثر روعة هي موسيقا الملحن (كايهان كالهور) التي بدت كأنها قطعة غير منفصلة عن جميع مجريات القصة.

حوريّةُ البحر

نورا خليل

وحيدةً تجلسُ حوريّةُ البحر:
"ربّاه، أين البحر؛ وقد تلاشى
أين الأصدافُ، والنجماتُ السابحة".
هبّت الريحُ شرقاً وغرباً
مرّت الأيّامُ إلى ما لانهاية.
بقيت حوريةُ البحر وحيدةً، والمطرُ منهمر
لتغرقَ في مياهه.

(ليلة أُخرى)

ليلةٌ أخرى تمرُّ.
الصَّمتُ يَعمُّ كلَّ شيء،
حتَّى أصغرُ الأشياء كالرّوحَ، وظلُّ زهرةٍ
معلَّقة على حافَّة النَّافذة،
مثلَ أغنيةٍ فرنسيّةٍ منتقاة
تبدأ هادئةً وعذبةَ اللّحن،
ومن ثمّ يبدأ الصراخ.
يحلُّ الظلام... تخبو النجوم، وتُمْطِرُ
مُجدّداً.

حلم في ثقب

هوزان خليل

من ثقب أُطِلُّ على بحر
شاطئه يتآكل نحوي
رويداً رويداً..
مبتلِعاً ظلمَةً تحاور أرقي المرتعشَ.
بأمواجه مطرٌ، يطرقُ
رأسي المثقوبَ بطيف لا أفسّره.
يستيقظ حمام على
سقف أُطِلُّ عليه
–لأول مرة أرى حماماً نائماً–
لعله ضائع
كحمامة ضائعة.
يرتفع البحر أعلى فأعلى..
تتراقص القوارب؛
ها قارب يغرق في شهوته
–لحسن الحظ لا قراصنةَ هنا يغرق
وها قارب يحطّم شقيقَهُ القاربَ..
تتلاطم الأشرعة كجناحَي هذا الحمام
وهو ينقّم قصيدةً بمنقاره
الحمائمُ كلُّها الآن استيقظت؛
ربما قلقه أفزع عائلته النائمة.
تطير الأسماك
اثنتان، ثلاث.. بل أكثر
وترقص..
وحده السمك يعرف قراءة حوضِهِ/ السجنِ.
أثّبتُ جسدي على الكرسي
أثّبتُ الثقب بعيني..
يرتفع البحر أكثر فأكثر
أجده والسماءَ غارقين– القمرُ يصير
عجينةً أو علفاً لذاك الحمام.
يغوص الدبّ الأكبر باحثاً عن ابنه
تغرق أساطير الفراعنة
ومرآةُ أهرامها
ترقصُ النجومُ وتنطفئ.
أثّبتني على الكرسي
أثّبت الثقب بيدي
وأغنّي
نمْ، أيها البحر... نمْ.

غرامشي وقضايا المجتمع المدني

دلو قاسم

صدر هذا الكتاب، "غرامشي وقضايا المجتمع المدني"، عن دار كنعان للدراسات والنشر عام 1990، كنتيجة للندوة التي استضافتها مدينة القاهرة، بمشاركة العديد من المفكرين من دول؛ (إيطاليا، الولايات المتحدة، لبنان، تونس، مصر، العراق، الجزائر وفلسطين). ويتضمن الكتاب مقدمة عن دفاتر السجن، من كتابة جيوفري نويل سميث وكينتين هور، وترجمة فاضل جكتر، تحتوي جانباً من حياة غرامشي وبناءه الفكري.

في تصدير الندوة تطرح الدكتورة أمينة رشيد سؤال، لماذا غرامشي؟، فتقول: «كان هذا السؤال الذي طرحه البعض علينا»، وترى الدكتورة الانجذاب لفكر غرامشي هو لسببين: «إننا نؤمن بأن المفكرين الكبار في العالم يعتبرون جزءاً من تراثنا المناضل كمفكرين يساريين ناقدين للأنظمة السائدة وللفكر القائم. وإننا في سعينا لفهم واقعنا العربي المتعثر رأينا في فكر غرامشي نموذجاً لمناضل عرف كيف يطرح خصوصية قضايا الثورة في بلاده مع عالية المفاهيم، ونوعية تراثه الإيطالي في كلية مبادئ الحركة التاريخية العالمية».

بلّور غرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الأيديولوجية، التي تضيف إلى آليات القمع — الجيش، البوليس — المحاكم، القوانين والتشريعات — طرق الاقناع: الإعلام، التعليم والإعلان. مركزاً على دور المثقفين كعنصر أساسي للوعي، سواء مثّلوا الفكر التقليدي للمثقف المحافظ أو المجموعات المنتجة الحديثة التي يقرها المجتمع الصناعي أو الرؤية الثورية في المجتمع الطبقي.

بعد الكلمات الافتتاحية تبدأ المحاور الأربعة للندوة وهي: قضايا المجتمع المدني — مسائل نظرية، غرامشي والثقافة، في الفكر والممارسة، تجارب عربية وعالمية.

أما المحور الأول فيناقش، تحليل الهيمنة وحرب الموقع والثورة السلبية، إذ يقول غرامشي: «من أجل أن تتخلق وتنمو إرادة جماعية لا بد من الكشف عن الشروط اللازمة لذلك».

ثم مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، وذلك بالحديث عن مصطلح المجتمع المدني وتطوره، فيقول عبدالقادر الزغل: «كان غرامشي مناضلاً وقائداً شيوعياً لا يستطيع أن يفكر منطقياً إلا داخل مسلمات الفكر الماركسي، لقد كان ماركسياً غير تقليدي لأنه أدخل قطيعة جديدة في المضمون الدلالي (Semantique) لمفهوم المجتمع المدني».

إضافة إلى مقترحات أولية لاستخدام مفهوم المجتمع المدني في العالم المعاصر. إذ تقول الدكتورة دلال البزي: «نقل غرامشي مجموعات العلاقات الاجتماعية إلى حيز الثقافي اليديولوجي، على خلاف ماركس، فثمة تطابق بين المجتمع المدني والبنية التحتية عند ماركس، في حين أن التطابق هو بين المجتمع المدني والبنية الفوقية لدى غرامشي»، مضيفة، «ما أحدثه غرامشي بهذا الصدد يكاد يضيف فهماً خاصاً في فهم استمرار السلطات القائمة على غير القمع السافر أو القوة الاقتصادية».

في المحور الثاني، يناقش الكتاب مواضيع عدّة منها: غرامشي والثقافة، من الهيمنة إلى الهيمنة الأخرى. حيث يتبين أن الدولة حسب غرامشي هي مجتمع سياسي ومجتمع مدني. ويتحدد مفهوم الهيمنة من خلال (الهيمنة في التاريخ وأجهزة الهيمنة — الهيمنة بين الفكر والسلوك الأخلاقي والهيمنة في الممارسة). والثقافة الشعبية في سياسة غرامشي، فيقول الدكتور فيصل دراج: «غرامشي ينظر إلى العالم وهما وحدتان لا تنفصلان». إضافة إلى موضوع، الطبقة وممثلوها السياسيون. إذ يقول غرامشي: «إنه من الهام إذن النضال ضد

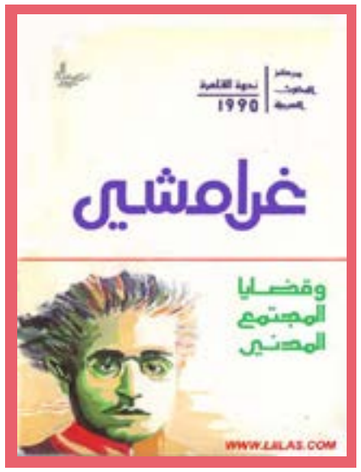

النزعة الاقتصادية ليس في مجال نظرية علم التاريخ فحسب، ولكن أيضاً وبشكل خاص في نظرية وممارسة السياسة».

أما المحور الثالث، فيتطرق إلى المواضيع المتعلقة بالفكر والممارسة (الأيديولوجيا الوسطية التلفيقية في فكر الشافعي — المثقفون والدولة والمجتمع المدني ونحو رؤية مصرية لفكر غرامشي في التعليم).

فيما يعرض المحور الرابع والأخير من الكتاب، تجارب عربية وعالمية للمفاهيم التي طرحها المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي.

أنطونيو غرامشي فيلسوف ماركسي إيطالي، ولد في بلدة آليس بجزيرة ساردينيا الإيطالية عام 1891، وهو الأخ الرابع لسبعة أخوات. تلقى دروسه في كلية الآداب بتورينو، وعمل ناقداً مسرحياً عام 1916. انضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه وأصبح عضوا في أمانة الفرع الإيطالي من الأممية الاشتراكية. أصدر مع توليياتي في عام 1917 مجلة النظام الجديد بالإيطالية (Ordine Nuovo) في شهر يوليو من العام 1919.

الواقع الصحي في منطقة الجزيرة لا يتناسب واحتياجات الناس

شيراز ممي

الواقع الحقيقي للصحة يكشف الكثير خلافاً لتلك الصورة

تنتشر على رقعة منطقة الجزيرة ستة مشافي (المشفى الوطني في كل من القامشلي وديريك وسرى كانيه والحسكة ومشفيي الأطفال في كل من الحسكة والقامشلي). من يتابع وضع تلك المستشفيات يجد صورة معاكسة لما ينبغي أن يكون عليه العاملون في المجال الصحي، الذين من المفترض أن يتحلوا بصفات الرحمة والرأفة بحال المرضى والمراجعين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من البعض، إلا أن مجمل الخدمات الصحية لا تتناسب وحجم الاحتياجات، ولا تخفف عن المرضى معاناتهم، بل أنها في كثير من الأحيان تزيد من تدهور أوضاعهم من خلال المعالجات الخاطئة.

"دبر راسك"، عبارة يحملها كل من يدخل مشفى حكومي في منطقة الجزيرة، هذه المشافي التي لا تزال تدار بكامل أطقمها وتقدم خدماتها عن طريق مديرية صحة الحسكة وتوفر الأدوية والمواد اللازمة، هذه العبارة هي الأساس في استحصال أي خدمة أو للبحث عن طبيب مختص، كما وكأنك تبحث عن إبرة في كومة القش، لتبدأ بعدها رحلة المعاناة لتأمين خدمات يفترض أنها – مجانية وعامة – في حين إنها مأجورة بأساليب مختلفة، وهي خاصة للبعض وليست عامة للجميع.

يستفيض بعض العاملين في تلك المشافي، في وصف "أساليب وألاعيب بعض الأطباء في سحب مرضى المشافي لعياداتهم أو العكس، وهمّهم الوحيد تقاضي أجورهم حتى في المشفى العام من المريض، من خلال ربطه بعيادته الخاصة بطريقة أو بأخرى".

المشافي بحار يصطاد منها بعض الأطباء مراجعي عياداتهم

خطط كثيرة تنفذ لإيقاع المريض في فخ الشبكات الطبية الخارجية والتي يقال لها – مافيا الصحة – من خلال التشبيك بين عدد من المستفيدين والمتنفذين سواء من خلال حارس أو ممرضة أو فني مخبر أو فني أشعة أو تخدير، ليصل الأمر لعملية وجراحين، وهكذا تصبح معادلة الشركاء بحسب الحصص وحسب الشطارة في الاصطياد.

هجرة الكوادر الطبية تسببت بضعف الخدمات الصحية

ما أفرزته الأحداث السورية والحرب الدائرة في البلاد وتأثيراتها، كان جليّاً على الخدمات الطبية، من خلال هجرة الكوادر الطبية من أطباء وأخصائيين وخاصة التخصصات النوعية منها، ما أدى إلى نقص حاد في بعض التخصصات كالجراحة العصبية والقلبية والعامة ومختلف أنواع الجراحات والعينية والبولية والعظمية والنسائية والأذنية، لنجد مدناً وبلدات أنجبت عشرات الأطباء، معتمدة على طبيب أخصائي واحد أو تفتقر لأبسط شيء كالجراحة النسائية، إضافة لقلة الأطباء المقيمين للاختصاص.

خدمياً

تفتقر المراكز الصحية والمشافي لعدد من الأجهزة وخاصة النوعية، كالرنين المغناطيسي والطبقي محوري والماموغراف، إضافة لعدم استخدام الأجهزة المتوفرة بحجج مختلفة، بينما توقفت بعض الأجهزة لنقص في الصيانة والأدوات وقطع الغيار.

دور بسيط لبعض المنظمات الطبية

مؤخراً توافدت عدة منظمات للعمل في الشأن الطبي إلى الجزيرة في محاولة لملء الفراغ والنقص الطبي الحاصل، كمنظمة أطباء بلا حدود ومنظمتي "IRC" و "IRD"، ومنظمة إنقاذ الطفل الدولية واليونيسيف والهلال الأحمر السوري والكردي. لكنها وعلى الرغم مما قدمته، لم تخفف الكثير من مصاعب الناس الطبية، إذ زاد عدد المهاجرين إلى إقليم كردستان العراق وتركيا بقصد الاستشفاء بعد انقطاع سبل الوصول إلى دمشق.

انتشار الأمراض مؤخرًا

لعل الأرقام الكبيرة التي كشفتها مديرية صحة الحسكة مؤخراً عن أعداد المصابين بمرض اللاشمانيا والحمى المالطية والسّل، توضح حجم الكارثة الطبية الناجمة عن توقف برامج الرصد والمعالجات الوقائية، سواء من خلال عمليات رش المبيدات والتي لم تقم أي جهة ومنذ الأحداث السورية بمبادرة للقضاء على حشرة حبة حلب "ذبابة الرمل"، سواء كانت جرذان أو كلاب شاردة أو حيوانات نافقة، ناهيك عن تراكم القمامة وعدم ترحيلها بالطرق الصحيحة، ما زاد من أعداد البعوض والحيوانات، إضافة لدورها في التلوث البيئي وانتشار الروائح الكريهة.

الأدوية والصيدليات واقع خطر يكشف أزمة القطاع الطبي

مع توقف برامج الرقابة الدوائية والرصد والمتابعة لعمل مستودعات الأدوية، زادت في الآونة الأخيرة مئات الأصناف الدوائية المجهولة المصدر، والتي ملأت الأسواق والصيدليات. ومع حالة الفلتان الصحي بدأت مرحلة أخطر تتعلق بنوع الأدوية، ناهيك عن التعرفة والتسعيرة التي لا تتناسب إلا وضمير تجار وسماسرة الأدوية، وما مئات الأصناف التي تزين رفوف الصيدليات إضافة لإدارة تلك الصيدليات من قبل أشخاص غير مؤهلين أكاديمياً – لا يحملون شهادة صيدلة –، والتي انتشرت في كل المناطق، إلا دليل على ذلك.

كل هذا،يضاف إليه غلاء الخدمات الصحية تماشياً مع تذبذب أسعار الدولار بالنسبة لبعض الأطباء والجراحين في المشافي الخاصة التي تضع فواتيرها وكشف حساباتها وفق أمزجة الأطباء ورغباتهم دون رقيب.